

No. 43320

**Cyprus
and
Libyan Arab Jamahiriya**

Agreement between the Republic of Cyprus and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya on legal assistance in civil, commercial and criminal matters. Nicosia, 22 September 2004

Entry into force: *1 January 2006 by notification, in accordance with article 42*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Cyprus, 4 December 2006*

**Chypre
et
Jamahiriya arabe libyenne**

Accord entre la République de Chypre et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste concernant l'assistance juridique en matière civile, commerciale et pénale. Nicosie, 22 septembre 2004

Entrée en vigueur : *1^{er} janvier 2006 par notification, conformément à l'article 42*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Chypre, 4 décembre 2006*

أحكام ختامية

المادة (40)

العلاقة بالمعاهدات الدولية الأخرى

لا تمس هذه الاتفاقية أية حقوق يتمتع أو يلتزم بها أي من الطرفين المتعاقدين بموجب أية معاهدات دولية أخرى قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

المادة (41)

تسوية المنازعات

تسوى المنازعات التي قد تنشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية

المادة (42)

التصديق والدخول إلى حيز النفاذ

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتدخل حيز النفاذ بعد مضي (ثلاثين يوماً) من تاريخ تبادل المذكرات الشفوية التي تؤكد موافقة الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل منهما .

المادة (43)

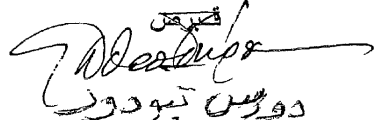
إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي (سنة أشهر) من تاريخ قيام أي من الطرفين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية كتابياً بإنهائها .
حررت هذه الاتفاقية في مدينة نيقوسيا بتاريخ 22 / 9 / 2004 مسيحي من ستة نسخ أصلية باللغات العربية واليونانية والإنجليزية وجميعها متساوية في القوة القانونية ، وفي حالة وجود خلاف حول التفسير يرجح النص الإنجليزي .

عن
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

علي عمر الحسنواي
أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

عن
جمهورية
قبرص



دوريس تودوروا
وزير العدل والنظام العام

- ج- ليس للطرف المتعاقد المستلم أن يطلب من الطرف المتعاقد المرسل تسليم الفارين أو اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها إعادة الشخص المنقول .
- د- يجوز للشخص المنقول استلام ضمانات خدمة للحكم المحكوم به في بلد الطرف المرسل طيلة مدة تنفيذه الحكم تحت حراسة الطرف المتعاقد المستلم .

المادة (37)

النقل العبوري للأشخاص تحت الحراسة

- 1- يمكن للطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب ، أن يأذن بالنقل العبوري في أراضيه لشخص موضوع تحت الحراسة ، والمطلوب حضوره شخصياً من قبل الطرف المتعاقد الطالب لأجل التحقيق ، أو المقاضاة أو الإجراءات .
- 2- ويكون الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب ملتزماً بحماية الشخص تحت الحراسة أثناء النقل بالعبور .

المادة (38)

نقل الأشياء والأموال غير المشروعة

- 1- يتولى أحد الطرفين المتعاقدين ، بناء على طلب الطرف المتعاقد الآخر ، نقل الأموال والأشياء غير المشروعة إلى الطرف الطالب والتي حصل عليها الشخص المدان على أراضي الطرف الطالب عند ارتكابه للجريمة والتي اكتشفت داخل أراضيه وذلك دون إخلال بالحقوق المشروعة ومصالح الطرف المتعاقد ، المقدم إليه الطلب أو أي طرف ثالث فيما يتعلق بالأموال أو الأشياء المشار إليها أعلاه .
- 2- إذا كانت الأموال والأشياء غير المشروعة ضرورية للإجراءات الجنائية الأخرى داخل أراضي الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب ، فيجوز له أن يؤخر مثل هذا النقل إلى حين زوال سبب التأخير .

المادة (39)

الأحكام الجنائية

- 1- يتولى الطرفان المتعاقدان تزويد بعضهما البعض بصور من الأحكام الجنائية واجبة النفاذ فيما يخص مواطني الطرف المتعاقد الآخر .
- 2- يقوم الطرفان المتعاقدان ، كلما توفر ذلك بناء على الطلب بإرسال صور من بصمات أصابع الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (1) من هذه المادة .

الفصل السادس

يقوم الطرفان المتعاقدان ، بناء على طلب المساعدة القضائية بتسليم المستندات وأخذ (الأدلة) من الشهود والمجني عليهم والخبراء واستجواب المدعي عليهم وإجراء تقييم للخبرة والتفتيش وإنجاز الأعمال القضائية المرتبطة بأخذ البيانات وحضور الشهود أو الخبراء وإعلان الأحكام الجنائية وذلك وفقاً لشروط هذه الاتفاقية .

المادة (33)

- التنصل من المساعدة القضائية في المسائل الجنائية
مع مراعاة الأسباب الواردة في هذه الاتفاقية يجوز للطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أن يرفض تنفيذ المساعدة القضائية في المسائل الجنائية في الحالات التالية :-
- أ- إذا كان الطلب يتعلق بجرم يعتبره الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب سياسياً.
 - ب- إذا كان الطلب يتعلق بفعل لا يشكل جرماً طبقاً لقانون الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب .

المادة (34)

أخذ البيانات (الأدلة)
تسرى بشأن أخذ البيانات (الأدلة) في المسائل الجنائية أحكام المواد من 20 إلى 24 من هذه الاتفاقية .

المادة (35)

تسليم المستندات
تسرى بشأن تسليم المستندات فيما يتعلق بالمسائل الجنائية أحكام المادتين (17-18) من هذه الاتفاقية .

المادة (36)

- نقل الأشخاص تحت الحراسة
- 1- يلتزم كل طرف بنقل الشخص المسجون لديه الذي يتم استدعاؤه لأغراض المساعدة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية إذا قبل الشخص ذلك ووافقت الجهتان المركزيتان المشار إليهما في المادة (6) للطرفين المتعاقدين على ذلك .
 - 2- لأغراض تطبيق هذه المادة :-
 - أ- يتعهد الطرف المتعاقد المستلم بالإبقاء على الشخص المنقول تحت الحراسة ما لم يفوض بخلاف ذلك من قبل الطرف المتعاقد المسلم (أو المرسل) .
 - ب- يعيد الطرف المتعاقد المستلم الشخص المنقول إلى حراسة الطرف المتعاقد المرسل حينما تسمح الظروف أو باتفاق آخر بين الجهتين المركزيتين .

- ب- أصل إعلان الحكم وأية أوراق أخرى تقوم مقام الإعلان .
- ج- نسخة من محضر الاستدعاء الموجه للطرف المحكوم عليه أو لمن يمثله .
- 2- ترجمة معتمدة للطلب والمستندات المرفقة به إلى لغة الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أو إلى اللغة الإنجليزية .

المادة (29)

- إجراءات الاعتراف بالأحكام وتنفيذها
- 1- يتولى كل من الطرفين المتعاقدين تطبيق قوانينه الوطنية بالنسبة لإجراءات الاعتراف بالأحكام وتنفيذها .
- 2- تتولى الجهة القضائية المطلوب منها التنفيذ التحقق من استيفاء الحكم للشروط دون التعرض لموضوع الحكم .

المادة (30)

- نفاذ الاعتراف والتنفيذ
- يكون للأحكام التي يصدر الأمر بتنفيذها نفس القوة التنفيذية التي تحوزها الأحكام الصادرة من نفس المحكمة التي أصدرت الأمر بالتنفيذ .

الفصل الرابع

المادة (31)

- أيلولة الميراث والوصايا
- يسري على الميراث والوصايا قانون الطرف المتعاقد الذي كان المتوفى أو منشئ الوصية يقيم فيه بصورة اعتيادية عند حدوث الوفاة أو عند إعداده لسند التنازل أو التصرف متى كان أحد الطرفين من مواطنيه .

الفصل الخامس

المساعدة القضائية في المسائل الجنائية

المادة (32)

- أ- إذا كان موطن أو محل إقامة المدعي عليه وفق صحيفة افتتاح الدعوى بأراضي ذلك الطرف .
- ب- إذا كان وكيل المدعي عليه مقيماً في أراضي ذلك الطرف .
- ج- إذا قبل المدعي عليه اختصاص محكمة ذلك الطرف .
- د- إذا أبدى المدعي عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة المرفوع أمامها النزاع .
- هـ- إذا كان الالتزام التعاقدى موضوع النزاع قد تم في أراضي ذلك الطرف أو سيتم تنفيذه فيه .
- و- إذا كان الفعل المستوجب للمسئولية قد وقع في أراضي ذلك الطرف بالنسبة لحالات المسئولية غير التعاقدية .
- ز- إذا كان الخصم يقيم في أراضي ذلك الطرف بالنسبة للمسائل المرتبطة بالأحوال الشخصية .
- ح- إذا كان المدين يقيم بأراضي ذلك الطرف فيما يتعلق بحالة التزامات الصيانة .
- ط- إذا كان المتوفى مقيماً أو مالكاً أساسياً وأصيلاً داخل أراضي ذلك الطرف عند حدوث الوفاة وذلك في حالة الميراث .
- ي- إذا كانت الأملاك موضوع الإجراءات القانونية واقعة بأراضي ذلك الطرف .
- وفي جميع الأحوال لا تحل أحكام البنود المبينة في الفقرة السابقة قانون الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة .

المادة (28)

الطلب الكتابي من أجل الاعتراف أو التنفيذ

- 1- يجوز تسليم طلب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه مباشرة إلى المحكمة الجزئية التابعة للطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أو إلى المحكمة الجزئية للطرف المتعاقد الذي صدر الحكم وتتولى المحكمة الجزئية نقل الطلب الكتابي بالطريقة الموضحة في المادة (6) ويرفق بهذا الطلب ما يلي :-
- أ- نسخة تنفيذية من الحكم مذيلة بالصيغة التنفيذية أو تتوفر فيها جميع الشروط اللازمة لصحتها .

تقوم الجهة المقدم إليها الطلب عن طريق الجهة المحددة في المادة (6) من هذه الاتفاقية بإخطار الجهة الطالبة بناء على طلبها وفي وقت مناسب بمكان وموعد ونتيجة تنفيذ الطلب .

الفصل الثالث

الاعتراف بالأحكام وتنفيذها

المادة (25)

مع مراعاة أحكام المادة (26) فقرة هـ من هذه الاتفاقية يعترف كل من الطرفين المتعاقدين وينفذ لديه وفقاً لأحكام هذا الفصل ما يلي :-

- 1- الأحكام الصادرة في المسائل المدنية والحائزة على قوة الأمر المقضي به .
- 2- الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية في مواد التعويض عن الأضرار والرد .
- 3- ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاق ومن محاكمة .

المادة (26)

شروط الاعتراف والتنفيذ

تكون الأحكام والقرارات الولائية الصادرة من المحاكم في أحد الطرفين المتعاقدين معترفاً بها لدى الطرف الآخر إذا استوفت الشروط التالية :-

- أ- أن تكون صادرة عن جهة قضائية مختصة طبقاً لأحكام المادة (27) من هذه الاتفاقية .
 - ب- أن تكون قد اكتسبت قوة الأمر المقضي وأصبحت قابلة للتنفيذ بمقتضى قانون الطرف الذي صدرت فيه .
 - ج- أن يكون المحكوم عليه قد تم استدعاؤه أو تمثيله وفقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي صدر فيه الحكم .
 - د- ألا يكون الاعتراف بالحكم أو تنفيذه مشتملاً على ما يشكل مساساً بسيادة أو أمن أو نظام الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب .
 - هـ- ألا تكون هناك منازعة بين نفس الخصوم في نفس الموضوع ومبنية على نفس الوقائع المعروضة أمام جهة قضائية في الطرف المقدم إليه الطلب مرفوعة إليها أولاً أو صدر فيها حكم تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف به .
- ويصدر الاعتراف بالحكم أو تنفيذه دون تأخير من قبل الجهة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب .

المادة (27)

الاختصاص القضائي

تعتبر محكمة الطرف المتعاقد التي تصدر الحكم المطلوب الاعتراف به مختصة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية في الأحوال التالية :-

المادة (20)

طلب أخذ البيانات

مع مراعاة أحكام المادة (11) من هذه الاتفاقية يوضح في طلب أخذ البيانات ما يلي :-

- أ- الأسئلة المراد طرحها على الأشخاص المطلوب سماع أقوالهم .
- ب- المستندات أو غيرها من الأشياء التي سيجري دراستها أو بحثها .
- ج- صيغة اليمين القانونية التي ستؤدى عند سماع الشهادة .
- د- أية معلومات ضرورية لتطبيق المادة (23) .
- هـ- وللطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أن يرفض الطلب إذا كان موضوعه لا يتعلق بالإجراءات القضائية المحددة فيه .

المادة (21)

الأخطار بموعد ومكان تنفيذ الطلب

تقوم الجهة المقدم إليها الطلب بإبلاغ السلطة الطالبة بموعد ومكان تنفيذ الطلب وذلك لتمكين الأطراف المعنية أو ممثلها من الحضور، ويتم إبلاغ الأطراف أو من يمثلهم مباشرة إذا طلبت الجهة الطالبة ذلك .

المادة (22)

تطبيق التدابير الإجبارية

تتخذ الجهة المقدم إليها الطلب التدابير الإجبارية للاستدعاء المنصوص عليها في قانونها الداخلي لتنفيذ الأوامر الصادرة من قبل الجهات في بلدها .

المادة (23)

رفض الإدلاء بالبيانات

للشخص المطلوب أن يرفض الإدلاء بأية بيانات إذا كان متمتعاً بامتيازات أو كان ذلك واجباً بمقتضى :-

- أ- قانون الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب .
- ب- قانون الطرف المتعاقد الطالب مع تحديد ذلك في الطلب أو بناء على طلب الجهة المقدم إليها الطلب .

المادة (24)

الإخطار بنتائج التنفيذ

- أو
قيامه بأعمال الخبرة .
3- إن الحماية التي توفر طبقاً للقرارات السابقة لا تطبق بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الشاهد أو الخبير من قبل السلطات التي استدعته بأن وجوده لم يعد مطلوباً ولكنه على الرغم من ذلك بقى في أراضي الطرف المتعاقد المطالب أو تركه وعاد إليه طواعية .
ولا تشمل تلك الفترة المدة التي لا يمكن للشاهد أو الخبير أن يغادر فيها أراضي الطرف المتعاقد المطالب لأسباب خارجه عن إدارته .

المادة (16)

سداد مصاريف الشاهد أو الخبير

- 1- للشاهد أو الخبير الحق في تقاضي مصاريف السفر والإقامة وما فاتته من كسب أو أجر من الطرف الطالب كما يحق للخبير أن يطالب بأتعابه نظير الإدلاء برأيه ويحدد ذلك بناء على التعريفات والأنظمة المعمول بها لدى الطرف الطالب .
2- يتولى الطرف المتعاقد المطالب دفع هذه المبالغ مقدماً كلياً أو جزئياً إذا طلب الخبير ذلك .

الفصل الثاني

المساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية

المادة (17)

تسليم المستندات

- 1- يتولى الطرف المتعاقد المطلوب منه تسليم المستندات طبقاً لقانونه أو بالطريقة المبينة في الطلب إذا لم تكن هذه الطريقة متناقضة مع هذا القانون .
2- يحرر المستند الذي يتم تسليمه بلغة الطرف المتعاقد الطالب وترفق به ترجمة للغة الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أو باللغة الإنجليزية .

المادة (18)

إثبات التسليم

- يتم إثبات تسليم المستندات طبقاً لقواعد التسليم لدى الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب ويحدد في شهادة التسليم توقيت ومكان التسليم والشخص الذي سلم المستند من أجله .

المادة (19)

أخذ البيانات (أو الأدلة)

- يتولى الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أخذ البيانات من الأطراف أو الشهود أو الخبراء وإجراء أية تدابير تتعلق بأدلة الإثبات .

- 2- إذا لم تكن الجهة المقدم إليها الطلب مختصة بتنفيذه ، تتولى إرساله دون تأخير إلى الجهة المختصة وتخطر الجهة المطالبة بذلك .
- 3- إذا لم يكن العنوان المدون في الطلب لغرض المساعدة القضائية صحيحاً أو كان الشخص المعني لا يقيم بالعنوان المحدد ، فإن للجهة المقدم إليها الطلب أن تطلب معلومات إضافية متى كان ذلك ضرورياً للتأكد من صحة العنوان .
- 4- في حالة عدم الاستجابة لطلب المساعدة القضائية على الجهة المقدم إليها الطلب أن تعبد المستندات إلى الجهة الطالبة وأن تبين الأسباب التي تمنعها من تنفيذ الطلب .

المادة (13)

رفض المساعدة القضائية

بالإضافة إلى الأسباب الواردة في المواد الأخرى من هذه الاتفاقية ، يمكن للطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب أن يرفض المساعدة القضائية إذا أعتبر أن تنفيذ الطلب من الممكن أن ينال من سيادته أو أمنه أو نظامه العام أو مصالحه الأساسية ، أو يكون متعارضاً مع قانونه وفي جميع الأحوال يجب عليه إبلاغ الطرف المتعاقد المطالب بأسباب الرفض .

المادة (14)

طلب حضور شاهد أو خبير

- 1- إذا أعتبر الطرف المتعاقد الطالب أن حضور الشاهد أو الخبير أمام الجهات القضائية في أراضي الطرف المتعاقد ، المقدم إليه الطلب ضروري فعليه أن يتقدم بطلب تبليغ أو إعلان الشاهد أو الخبير ويتولى الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب دعوة الشاهد أو الخبير للحضور
- 2- في حالة توفر سبب من أسباب رد الشاهد أو الخبير وفقاً لقانون الطرف المتعاقد المطلوب إليه إعلان أي منهما يقوم هذا الطرف بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر بذلك .

المادة (15)

حماية الشاهد أو الخبير

- 1- لا يخضع أي شاهد أو خبير يتخلف عن تلبية إعلانه بطلب الحضور ، لأية عقوبة أو تدابير تقييدية ، حتى لو تضمن الإعلان إنذاراً بالعقوبة ، ما لم يدخل في وقت لاحق طواعية إلى أراضي الطرف المتعاقد ويتم تبليغه بطلب الحضور حينئذ حسب الأصول والاقتضاء .
- 2- إن أي شاهد أو خبير مهما كانت جنسيته يحضر بناء على إعلان دعوى أمام الجهات القضائية للطرف المتعاقد المطالب طبقاً للمادة (14) أعلاه لا تتم مقاضاته أو إيقافه أو تعريضه لأية قيود على حريته الشخصية في أراضي ذلك الطرف المتعاقد فيما يتعلق بأية أفعال جنائية أو أحكام إدانة سابقة لمغادرته أراضي الطرف المتعاقد المقدم إليه الطلب ولا

المادة (9)

تكاليف المساعدة القضائية

مع مراعاة ما ورد بالمادة (10) والفقرة (1) من المادة (12) من هذه الاتفاقية لا يطلب من الطرفين المتعاقدين سداد التكاليف المترتبة على توفير المساعدة القضائية .

المادة (10)

- 1- يجوز لأحد الطرفين المتعاقدين أن يبلغ المستندات بشأن مواطنيه في أراضي الطرف المتعاقد من خلال بعثاته الدبلوماسية أو القنصلية المعتمدة لدى الطرف المتعاقد الآخر .
- 2- لا يتم تطبيق أي نوع من الإجبار فيما يخص هذا التبليغ .

المادة (11)

طلب المساعدة القضائية

ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية يجب أن يقدم طلب المساعدة القضائية مكتوباً ومشتماً على ما يلي :-

- أ- صفة وبيان الجهة مقدمة الطلب .
- ب- صفة وبيان الجهة المقدم إليها الطلب ، إذا عرفت (أو حددت) .
- ج- بيان تفصيلي للواقعة التي يطلب من أجلها المساعدة القضائية .
- د- أسماء وعناوين وجنسية ووظيفة ومكان وتاريخ ميلاد الأشخاص المعنيين ، وفي حالة الأشخاص الاعتبارية أسماءهم وعناوينهم .
- هـ- أسماء وألقاب الممثلين القانونيين ، للأشخاص المعنيين إن وجدوا .
- و- المعلومات الضرورية لتنفيذ الطلب .
- ي- بالنسبة للمسائل الجنائية ، الوصف القانوني للتهمة وبيان الوقائع وأحكام القانون الذي يكون الفعل بموجبه جريمة .

المادة (12)

تنفيذ طلب المساعدة القضائية

- 1- يكون تنفيذ طلب المساعدة القضائية طبقاً للإجراءات المعمول بها في قانون الطرف المتعاقد منه المساعدة بناء على طلب الجهة المطالبة ، ويمكن أن تطبق الطريقة المحددة بالطلب ، إذا لم يكن ذلك متناقضاً مع هذا القانون . وفي هذه الحالة يمكن للجهة المقدم إليها الطلب أن تطلب سداد التكاليف التي تنجم عن استخدام الطريقة المحددة .

يكون الحصول على المساعدة القضائية سواء بتخفيض تكاليف الإجراءات أو الإعفاء منها بناء على شهادة بالحالة المالية لمقدم الطلب وتصدر الشهادة من قبل الجهة المختصة للطرف المتعاقد في الأراضي التي تكون فيها إقامة مقدم الطلب ، وإذا لم يكن مقيماً بأي من أراضي الطرفين المتعاقدين ، فإنه يمكن إصدار الشهادة من قبل العاملين الدبلوماسيين أو القنصليين لبلده لدى الطرف المتعاقد .

المادة (4)

التقدم بطلب المساعدة القضائية

يجوز لمواطن أحد الطرفين المتعاقدين والذي يتقدم بطلب التخفيض للجهة أو الإعفاء طبقاً لنص المادة (2) تسليم الطلب للجهة المختصة لهذا الطرف في مكان إقامته .
وتتولى الجهة التي استلمت الطلب إحالته مرفقاً بالشهادة الصادرة بموجب المادة (3) إلى الجهة المختصة للطرف المتعاقد الآخر

المادة (5)

تبادل المعلومات

على كل من الطرفين المتعاقدين تزويد الآخر بناء على طلبه بالمعلومات المتعلقة بالقانون النافذ والنظام القضائي في داخل أراضيه مع بيان الجهة التي صدر عنها وطبيعة القضية التي طلبت المعلومات بشأنها .

المادة (6)

طريقة الاتصال

(1) يتولى الطرفان المتعاقدان لغرض طلب وتقديم المساعدة القضائية ، الاتصال من خلال الجهة المركزية في كل منهما (أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل وزارة العدل والنظام العام) ما لم ينص في هذه الاتفاقية على خلاف ذلك .

المادة (7)

اللغة

يحرر طلب المساعدة القضائية وأية مستندات مرفقة به بلغة الطرف المتعاقد مقدم الطلب وتلحق به ترجمة إلى لغة الطرف المتعاقد المستلم للطلب أو إلى اللغة الإنجليزية .
ويجب التصديق على طلب الترجمة من قبل الجهة المختصة للطرف المتعاقد المقدم للطلب .

المادة (8)

الإعفاء من التصديق

تعفى من التصديق أو أي إجراء آخر المستندات والمواد المترجمة بالتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية والموقع والمختوم عليها من المحاكم أو غيرها من الجهات المختصة والمعتمدة من الجهة المركزية في أحد الطرفين المتعاقدين .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية المساعدة القانونية
في المسائل المدنية والتجارية والجنائية
بين
جمهورية قبرص
والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إن جمهورية قبرص والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ، بغرض تعزيز أكبر لروابط الصداقة بين شعبيهما ورغبة منهما في تنظيم تعاونهما القضائي في المسائل المدنية والتجارية والجنائية على أساس من المساواة الاحترام المتبادل للسيادة والمنفعة المشتركة .
اتفقتا على ما يلي :

الفصل الأول – أحكام عامة

المادة (1)

الحماية القضائية

- 1- يتمتع مواطنو كل طرف متعاقد أثناء تواجدهم على أراضي الطرف المتعاقد الآخر بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو هذا الطرف فيما يخص الحماية القضائية للأشخاص والملكية .
- 2- يحق لمواطني كل طرف متعاقد اتخاذ الإجراءات القانونية لدى الجهات القضائية التاب للطرف المتعاقد الآخر تحت نفس الظروف التي يحق فيها ذلك لمواطني الطرف المتعاقد .
- 3- تطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الأشخاص الاعتباريين المقيمين أو المتضامنين في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين تمشيا مع قانونه .

المادة (2)

المساعدة القضائية

يتمتع مواطنو أحد الطرفين بالمساعدة القضائية ، بناء على طلبهم وتشمل التخفيف أو الإعفاء من دفع تكاليف الإجراءات في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ويمكنون من المساواة بدون مقابل ، تحت نفس الظروف وبنفس القدر الذي يتمتع به مواطنو الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (3)

إصدار المستندات المتعلقة بالموقف المالي

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF CYPRUS AND THE GREAT
SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA ON LEGAL AS-
SISTANCE IN CIVIL, COMMERCIAL AND CRIMINAL MATTERS

The Republic of Cyprus and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, hereinafter referred to as "the Contracting Parties",

For the purpose of further strengthening the ties of friendship between their countries and wishing to regulate their legal co-operation in the fields of civil, commercial and criminal law, on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit,

Have hereby resolved to conclude the present Agreement on Legal Assistance in Civil, Commercial and Criminal Matters.

To this end, the two Contracting Parties have agreed as follows:

CHAPTER I. GENERAL PROVISIONS

Article 1. Judicial Protection

1. Citizens of one Contracting Party shall enjoy in the territory of the other Contracting Party the same rights in respect of the judicial protection of persons and property as citizens of the other Contracting Party.

2. Citizens of one Contracting Party shall be entitled to institute proceedings before the judicial authorities of the other Contracting Party under the same conditions as the citizens of the latter Contracting Party.

3. The provisions in paragraphs 1 and 2 of this Article shall also apply to legal persons constituted or incorporated in the territory of one Contracting Party in accordance with its law.

Article 2. Reduction or Exemption of Costs of Proceedings and Legal Aid

The citizens of one Contracting Party shall upon request, enjoy a reduction in or exemption from payments of costs of proceedings in the territory of the other Contracting Party and shall be afforded free legal aid, under the same conditions and to the same extent as the citizens of the latter Contracting Party.

Article 3. Issue of Documents Relating to Financial Situation

The reduction or exemption of costs of proceedings shall be decided on the basis of a certificate on the financial situation of the applicant. The certificate shall be issued by the competent authority of the Contracting Party in the territory of which the applicant has his residence. If the applicant does not have this residence in either of the two Con-

tracting Parties, the certificate may be issued by the diplomatic or consular agents of his own country in the Contracting Party.

Article 4. Application for Reduction or Exemption of Costs of Proceedings and Legal Aid

A citizen of one Contracting Party applying for reduction or exemption or legal aid under Article 2 to the competent authority of the other Contracting Party may submit the application to the competent authority of the place of his residence. This authority shall transmit the application together with the certificate issued under Article 3 to the competent authority of the other Contracting Party.

Article 5. Exchange of Information

1. The two Contracting Parties shall, upon request, supply each other with information of the law and judicial practice in force in their territories.

2. A request for information shall state the authority from which it emanates as well as the nature of the case in connection with which the information is requested.

Article 6. Mode of Communication

1, For the purpose of requesting and rendering legal assistance the two Contracting Parties shall, unless otherwise provided in this Agreement, communicate through their Central Authorities.

2. The Central Authorities of the two Contracting Parties shall be their respective Ministry of Justice and Public Order and the General People's Committee for Justice.

Article 7. Language

1. The request for legal assistance and any documents attached thereto shall be drawn up in the language of the requesting Contracting Party and be accompanied by a translation into the language of the requested Contracting Party or English.

2. Any translation accompanying a request shall be certified as correct by the Central Authority of the requesting Contracting Party.

Article 8. Exemption from Authentication

In application of this Agreement, documents and translations drawn up and sealed by Courts or other competent authorities and certified by the Central Authority of either Contracting Party shall not be subject to authentication in any other form.

Article 9. Costs of Legal Assistance

Save as provided by paragraph 1 of Article 12, and Article 16, the two Contracting Parties shall not require reimbursement of costs incurred in connection with the provision of legal assistance.

Article 10. Service of Documents on Own Citizens

1. One Contracting Party may serve documents on its own citizens in the territory of the other Contracting Party through its diplomatic missions or consular agencies accredited to the other Contracting Party.
2. No compulsion shall be applied in connection with such service.

Article 11. Request for Legal Assistance

Unless otherwise provided by this Agreement the application for legal assistance shall be made in the form of a letter of request. The request for legal assistance shall contain the following:

- (a) the designation of the requesting authority;
- (b) the designation of the requested authority, if known;
- (c) the specification of the case in respect of which judicial assistance is requested;
- (d) the given names and surnames, addresses, nationality, occupation and place and date of birth of the persons concerned; in the case of legal persons, their names and addresses;
- (e) the given names and surnames of the legal representatives, if any, of the persons concerned;
- (f) the nature of the request and other information necessary for the execution of the request;
- (g) in criminal matters, the legal description and particulars of the criminal act, as well as the provisions of the law concerned on account of which the act constitutes a crime.

Article 12. Execution of the Request for Legal Assistance

1. In executing the request for legal assistance the requested authority shall apply the law of its State; however, upon the request of the requesting authority it may apply the method specified in the request, unless this is incompatible with such law. The requested authority may require reimbursement of costs incurred by use of the specified method.
2. If the requested authority is not competent to execute the request it shall forthwith send it to the competent authority and shall advise the requesting authority accordingly.
3. If the address given in the request for legal assistance is not exact or if the person concerned does not reside at the given address, the requested authority shall endeavour to ascertain the correct address. The requested authority may ask the requesting Contracting Party for supplementary information if necessary.
4. If the request for legal assistance cannot be complied with, the requested authority shall return the documents to the requesting authority and shall state the reasons preventing the execution of the request.

Article 13. Refusal of Legal Assistance

In addition to specific reasons provided in other Chapters of this Agreement, legal assistance may be also refused if the requested Contracting Party considers that execution of the request is likely to prejudice its sovereignty, security, public order or essential interests, or is contrary to its law. However, it shall inform the requesting Contracting Party of the reasons of denial.

Article 14. Request for Appearance of a Witness or Expert

1. If the requesting Contracting Party considers the personal appearance of a witness or expert in the territory of the requested Contracting Party before its judicial authorities especially necessary, it shall explain it in its request for service of the summons and the requested Contracting Party shall invite the witness or expert to appear.

2. The requested Contracting Party shall inform the requesting Contracting Party of the reply of the witness or expert.

Article 15. Protection of a Witness and Expert

1. A witness or expert who has failed to answer a summons to appear, service of which has been requested, shall not, even if the summons contains a notice of penalty, be subject to any punishment or measure of restraint, unless subsequently he voluntarily enters the territory of the requesting Contracting Party and is there again duly summoned. If the witness or expert refuses to appear, the requested Contracting Party shall so inform the requesting Contracting Party.

2. A witness or expert appearing on a summons before the judicial authorities of the requesting Contracting Party in accordance with Article 14, whatever his nationality, shall not be prosecuted or detained or subjected to any other restriction of his personal liberty in the territory of that Contracting Party in respect of criminal acts or convictions anterior to his departure from the territory of the requested Contracting Party. Nor may such person be prosecuted, detained or punished in connection with his testimony or expert evidence.

3. The protection provided for in the preceding paragraphs shall not be applied when the witness or expert, having had, for a period of thirty consecutive days from the date when he was informed by the authority which summoned him, that his presence is no longer required, an opportunity of leaving, has nevertheless remained in the territory of the requesting Contracting Party or having left it has voluntarily returned. Such period shall not include the time during which the witness or expert was unable to leave the territory of the requesting Contracting Party for reasons beyond his control.

Article 16. Reimbursement of Expenses of a Witness or Expert

1. The allowances, including subsistence expenses, shall be paid and the travelling expenses shall be refunded to a witness or expert by the Contracting Party which has put forward the request in accordance with Article 14. The above-mentioned expenses shall

be calculated as from his place of residence and shall be at rates at least equal to those provided for in the scales and rules of the requesting Contracting Party.

2. The requesting Contracting Party shall pay to the witness or expert, upon request, all or part of the above-mentioned travelling and subsistence expenses in advance.

CHAPTER II. LEGAL ASSISTANCE IN CIVIL AND COMMERCIAL MATTERS

Article 17. Service of Documents

1. The requested authority shall effect service of documents by a method prescribed by the internal law of its State, or in a manner specified in the request unless such manner is incompatible with such law.

2. The document to be served shall be drawn up in the language of the requesting Contracting Party and be accompanied by a translation into the language of the requested Contracting Party or English.

Article 18. Proof of Service

1. The service of documents shall be proved in accordance with the rules of service of the requested Contracting Party.

2. The time and place of service as well as the person on whom the document was served shall be indicated in the certificate of service.

Article 19. Taking of Evidence

The two Contracting Parties shall upon request take evidence from parties, witnesses and experts, carry out expert evaluation and take any other measure related to the taking of evidence.

Article 20. Request for Taking of Evidence

1. in addition to the provisions of Article 11, the request for the taking of evidence shall also specify:

(a) the questions to be put to the persons to be examined or a statement of the subject-matter about which they are to be examined;

(b) the documents or other property to be inspected;

(c) any requirement that the evidence is to be given on oath or affirmation and any special form to be used;

(d) any information necessary for the application of Article 23.

2. Requests for the taking of evidence which is not intended for use in judicial proceedings mentioned in the request, commenced or contemplated, may be refused.

Article 21. Notification of the Time and Place to Execute the Request

The requested authority shall upon request notify the requesting authority of the time when, and the place where, the request will be executed, in order that the parties concerned, or their representatives, if any, may be present. This information shall be sent directly to the parties or their representatives when the requesting authority so requests.

Article 22. Application of measures of compulsion

In executing a request the requested authority shall apply the appropriate measures of compulsion in the instances and to the same extent as are provided by its internal law for the execution of orders issued by the authorities of its own country.

Article 23. Refusal to Give Evidence

In execution of a request the person concerned may refuse to give evidence in so far as he has a privilege or duty to refuse to give the evidence,

- (a) under the law of the requested Contracting Party; or
- (b) under the law of the requesting Contracting Party, and the privilege or duty has been specified in the request or at the request of the requested authority, has been otherwise confirmed to that authority by the requesting authority.

Article 24. Notification of Results of Execution

The requested authority shall through the channel stipulated in Article 6, upon request, in due time notify the requesting authority of the place and time of the execution of the request accompanied by the evidence taken.

CHAPTER III. RECOGNITION AND ENFORCEMENT OF COURT DECISIONS

Article 25. Scope

1. Under the conditions stipulated in Article 26, each Contracting Party shall recognize and enforce in its territory the following decisions given in the territory of the other Contracting Party:

- (a) decisions of Courts of Justice in civil matters;
- (b) decisions of Courts of Justice in criminal matters concerning damages or legal costs.

2. "Decisions" referred to in this Chapter also include judgments by consent.

Article 26. Conditions of Recognition and Enforcement

1. A decision referred to in Article 25, shall be recognized and enforced provided that:

(a) where applicable, it is final and enforceable under the law of the Contracting Party in the territory of which it was given;

(b) the case in which it was given does not fall within the exclusive jurisdiction of a Court of Justice of the requested Contracting Party;

(c) in the case of a decision given in default, the party who did not appear and take part in the proceedings and against whom the decision was given was duly notified in accordance with the law of the Contracting Party in the territory of which the decision was given;

(d) no decision, which became final, was earlier given in the same subject-matter between the same parties by a Court of the requested Contracting Party;

(e) proceedings between the same parties on the same subject-matter were not instituted before a Court of the requested Contracting Party before the proceedings in which the decision in question was given;

(f) the requested Contracting Party considers that its sovereignty or security is not prejudiced by the recognition or enforcement;

(g) the recognition or enforcement of the decision would not be contrary to the public order or essential interests of the requested Contracting Party;

(h) the decision is not on any ground unenforceable according to the law of the requested Contracting Party;

(i) the decision or its effects are not incompatible with the fundamental principles of any law of the requested Contracting Party;

(j) the decision is not given by a Court without jurisdiction according to the provisions of Article 27.

2. The decision on the recognition or enforcement of the decision shall be given without undue delay by the competent Court of Justice of the requested Contracting Party.

Article 27. Jurisdiction

1. For the purpose of this Chapter, the Court of the Contracting Party giving the decision shall be considered to have jurisdiction over the case, if:

(a) the defendant had his residence in the territory of that Party at the time when the proceedings were Instituted; or

(b) the defendant had in the territory of that Party his agent at the time when the proceedings arising from business were instituted; or

(c) the defendant has accepted explicitly and in writing the jurisdiction of the Court of that Party; or

(d) the defendant has argued the merits without challenging the jurisdiction of the Court; or

(e) in case of contractual disputes, the contract has been concluded in the territory of that Party or has been or shall be performed therein, or the object of the proceedings is located therein; or

(f) in case of non-contractual disputes, the infringing act or the result thereof occurs in the territory of that Party; or

(g) in case of matters relating to personal status, the litigant has his residence in the territory of that Party; or

(h) in case of the maintenance obligations, the debtor has his residence in the territory of that Party; or

(i) in case of succession, the deceased person had his residence or principal property in the territory of that Party at the time of his death; or

(j) the real estate which is the object of the proceedings is located in the territory of that Party.

2. The provisions stipulated in paragraph 1 shall not prejudice the provisions of the law of the two Contracting Parties concerning the exclusive jurisdiction.

Article 28. Application for Recognition and Enforcement

1. The application for the recognition or enforcement of a decision may be submitted by a party directly to the Court of Justice of the requested Contracting Party or to the Court of Justice of the Contracting Party which has given the decision in the first instance and the said Court of Justice shall transmit the application in the manner prescribed by Article 6.

2. The application for recognition or enforcement shall be accompanied by:

(a) the decision or a certified copy thereof, including, where applicable, a document that it is final and enforceable, unless its finality is indicated in the decision itself;

(b) confirmation that the party, who failed to appear and take part in the proceedings and against whom the decision was given, was duly notified in accordance with the law of the Contracting Party in the territory of which the decision was given and in the case of incapacity he was properly represented.

3. The application and documents referred to in paragraphs 1 and 2 above shall also be accompanied by a certified translation into the language of the requested Contracting Party, or in English.

Article 29. Procedure for Recognition and Enforcement of Decisions

1. The two Contracting Parties shall apply their respective national laws to the procedure of recognition and enforcement of decisions.

2. The Court of Justice, deciding on the application for recognition or enforcement of the decision, shall confine itself to establishing the conditions stipulated in Article 26.

Article 30. Effect of Recognition and Enforcement

The decisions given by the Courts of one Contracting Party, which have been recognized or decided to be enforced by the Courts of the other Contracting Party, shall have the same effect as those given by the Courts of the other Contracting Party.

CHAPTER IV

Article 31. Successions and Wills

Successions and wills shall be governed by the law of the Contracting Party where the deceased or testator was habitually resident at the time of his death or at the time when he made the disposition.

CHAPTER V. LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

Article 32. Scope

The two Contracting Parties shall upon request serve documents, take evidence from witnesses, victims and experts, interrogate defendants, carry out expert evaluation and inspection, accomplish other judicial acts relating to the taking of evidence and appearance of witnesses or experts, and notify criminal judgments, in accordance with the provisions of this Agreement.

Article 33. Denial of Legal Assistance in Criminal Matters

In addition to denial of legal assistance in criminal matters in accordance with Article 13 and other specific reasons provided in other Chapters of this Agreement, the requested Contracting Party may deny to render legal assistance in criminal matters in any of the following cases:

- (a) if the request concerns an offence which is considered to be of a political nature by the requested Contracting Party;
- (b) if the request concerns an act which does not constitute an offence in accordance with the law of the requested Contracting Party.

Article 34. Service of Documents

Articles 17 and 18 shall also apply to the service of documents in criminal matters.

Article 35. Taking of Evidence

Articles 20 to 24 shall also apply to the taking of evidence in criminal matters.

Article 36. Transfer of Persons in Custody

1. A person in custody in the requested Contracting Party whose presence is sought by the requesting Contracting Party for purposes of assistance under this Agreement shall be transferred from the requested Contracting Party for that purpose if the person consents and if the Central Authorities of both Contracting Parties agree.

2. For the purposes of this Article:

a) the receiving Contracting Party shall have the authority and the obligation to keep the person transferred in custody unless otherwise authorized by the sending Contracting Party;

b) the receiving Contracting Party shall return the person transferred to the custody of the sending Contracting Party as soon as circumstances permit or as otherwise agreed by both Central Authorities;

c) the receiving Contracting Party shall not require the sending Contracting Party to initiate extradition or any other proceedings for the return of the person transferred; and

d) the person transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the sending Contracting Party for time served in the custody of the receiving Contracting Party.

Article 37. Transit of Persons in Custody

1. The requested Contracting Party may, subject to any Constitutional limitations, authorize the transit through its territory of a person held in custody, whose personal appearance has been requested by the requesting Contracting Party in an investigation, prosecution, or proceeding.

2. The requested Contracting Party shall have the authority and the obligation to keep the person in custody during transit.

Article 38. Transfer of Illicit Money and Objects

1. One Contracting Party shall upon request of the other Contracting Party transfer to the latter the illicit money and objects which were obtained by the person convicted in the latter's territory when committing the crime and which were discovered in its territory. But such transfer shall not infringe upon the legitimate rights and interests of the requested Contracting Party or any third party in connection with the above-mentioned money and objects.

2. If the above mentioned illicit money and objects are indispensable to other criminal proceedings in the territory of the requested Contracting Party, that Party may delay such transfer.

Article 39. Notification of Criminal Judgments

1. The two Contracting Parties shall provide each other with copies of criminal judgments and sentences having come into force in respect of the citizens of the other Contracting Party.

2. The two Contracting Parties shall, where available, send to each other, upon request, the fingerprints of the persons mentioned in paragraph 1 of this Article.

CHAPTER VI. FINAL PROVISIONS

Article 40. Relationship with Other International Conventions

This Agreement shall not affect any rights enjoyed and any obligations assumed by the two Contracting Parties under any other international conventions before the entry into force of this Agreement.

Article 41. Settlement of Disputes

Any disputes arising from the interpretation or implementation of this Agreement shall be settled through diplomatic channels.

Article 42. Ratification and Entry into Force

This Agreement shall be subject to approval and it shall enter into force thirty days after the exchange of notes verbales through diplomatic channels, confirming its approval in accordance with the legal procedures in the two countries.

Article 43. Termination of the Agreement

This Agreement shall remain in force until the expiry of six months after the date when either Contracting Party has given to the other Contracting Party a written notice of termination, through diplomatic channels.

DONE in duplicate, in Nicosia on this 22nd day of September 2004, each one in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence, the English text shall prevail.

IN WITNESS WHEREOF, both Contracting Parties have signed this Agreement.

For the Republic of Cyprus:

DOROS THEODOROU

Minister of Justice and Public Order of the Republic of Cyprus

For the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya:

AL OMAR ELHESNAWI

Secretary of the General People's Committee for Justice of the
Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ

**ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ ΚΑΙ
ΤΗΣ ΜΕΓΑΛΗΣ ΛΑΙΚΗΣ ΣΟΣΙΑΛΙΣΤΙΚΗΣ
ΛΙΒΥΚΗΣ ΑΡΑΒΙΚΗΣ ΤΖΙΑΜΑΧΙΡΙΑ
ΓΙΑ ΝΟΜΙΚΗ ΣΥΝΕΡΓΑΣΙΑ ΣΕ ΑΣΤΙΚΑ,
ΕΜΠΟΡΙΚΑ ΚΑΙ ΠΟΙΝΙΚΑ ΘΕΜΑΤΑ**

Η Κυπριακή Δημοκρατία και η Μεγάλη Αραβική Λιβυκή Λαϊκή Σοσιαλιστική Τζαμαχίρια (Λιβύη) που κατωτέρω θα αναφέρονται ως «τα Συμβαλλόμενα Μέρη», με σκοπό την περαιτέρω ενίσχυση των δεσμών φιλίας μεταξύ των χωρών τους και επιθυμώντας να ρυθμίσουν τη νομική συνεργασία τους στους τομείς του αστικού, εμπορικού και ποινικού δικαίου με βάση τον αμοιβαίο σεβασμό στην κυριαρχία και ισότητα και προς αμοιβαίο όφελος, έχουν αποφασίσει να συνομολογήσουν την παρούσα Συμφωνία Νομικής Συνεργασίας σε Αστικά, Εμπορικά και Ποινικά Θέματα.

Για το σκοπό αυτό τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη έχουν συμφωνήσει τα ακόλουθα:

ΚΕΦΑΛΑΙΟ I

Γενικές Διατάξεις

ΑΡΘΡΟ 1

Δικαστική Προστασία

1. Οι πολίτες του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους θα απολαμβάνουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους τα ίδια δικαιώματα, αναφορικά με τη δικαστική προστασία προσώπων και περιουσίας, όπως οι πολίτες του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.
2. Οι πολίτες του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους θα έχουν δικαίωμα να αρχίσουν διαδικασίες ενώπιον των δικαστικών αρχών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους κάτω από τις ίδιες συνθήκες όπως οι πολίτες του τελευταίου Συμβαλλόμενου Μέρους.
3. Οι πρόνοιες των παραγράφων 1 και 2 του Άρθρου αυτού θα ισχύουν επίσης και σε νομικά πρόσωπα που έχουν συσταθεί ή ιδρυθεί στο έδαφος ενός Συμβαλλόμενου Μέρους σύμφωνα με το νόμο του.

ΑΡΘΡΟ 2

***Μείωση στα ή Απαλλαγή από τα Έξοδα Διαδικασιών
και Νομική Αρωγή***

Οι πολίτες του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους κατόπιν αίτησης, θα δικαιούνται μείωση στα ή απαλλαγή από τα έξοδα διαδικασιών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, και θα τους παρέχεται δωρεάν νομική αρωγή κάτω από τους ίδιους όρους και στη ίδια έκταση όπως οι πολίτες του τελευταίου Συμβαλλόμενου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 3

Έκδοση Εγγράφων Σχετικών με την Οικονομική Κατάσταση

Η μείωση στα ή απαλλαγή από τα έξοδα διαδικασιών θα αποφασίζεται με βάση πιστοποιητικό για την οικονομική κατάσταση του αιτητή. Το πιστοποιητικό θα εκδίδεται από την αρμόδια αρχή του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου ο αιτητής έχει τη διαμονή του. Αν ο αιτητής δεν έχει τη διαμονή του σε κανένα από τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη, το πιστοποιητικό μπορεί να εκδοθεί από τους διπλωματικούς ή προξενικούς αντιπροσώπους της χώρας του στο Συμβαλλόμενο Μέρος.

ΑΡΘΡΟ 4

***Αίτηση για Μείωση ή Απαλλαγή από τα Έξοδα Διαδικασίας
και Νομικής Αρωγής***

Πολίτης του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους, ο οποίος ζητά μείωση ή απαλλαγή ή νομική αρωγή δυνάμει του Άρθρου 2 από την αρμόδια αρχή του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, μπορεί να υποβάλει την αίτηση στην αρμόδια αρχή του τόπου διαμονής του. Η αρχή αυτή θα διαβιβάζει την αίτηση, μαζί με το πιστοποιητικό που εκδόθηκε δυνάμει του Άρθρου 3 στην αρμόδια αρχή του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 5

Ανταλλαγή Πληροφοριών

1. Τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη κατόπιν αιτήματος θα αλληλοεφοδιάζονται με πληροφορίες για τη νομοθεσία και δικαστική πρακτική που ισχύει στο έδαφός τους.
2. Αίτημα αναφορικά με πληροφορίες θα αναφέρει την αρχή από τη οποία προέρχεται καθώς και την φύση της υπόθεσης σε σχέση με τις πληροφορίες που ζητούνται.

ΑΡΘΡΟ 6

Τρόπος Επικοινωνίας

1. Για σκοπούς αιτήματος και παροχής νομικής βοήθειας τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη, εκτός αν προνοείται διαφορετικά στη Συμφωνία αυτή, θα επικοινωνούν μέσω των Κεντρικών Αρχών τους.
2. Οι Κεντρικές Αρχές των δυο Συμβαλλόμενων Μερών θα είναι αντίστοιχα το Υπουργείο Δικαιοσύνης και Δημοσίας Τάξεως και η Γενική Λαϊκή Επιτροπή για τη Δικαιοσύνη .

ΑΡΘΡΟ 7

Γλώσσα

1. Η αίτηση για νομική συνδρομή και οποιαδήποτε επισυναπτόμενα σ' αυτήν έγγραφα θα συντάσσονται στην γλώσσα του αιτούντος Συμβαλλόμενου μέρους και θα συνοδεύονται από μετάφραση στην γλώσσα του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ή στη Αγγλική.
2. Οποιαδήποτε μετάφραση συνοδεύει αίτηση θα πιστοποιείται ως ορθή από την Κεντρική Αρχή του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 8

Εξαίρεση από Πιστοποίηση Αυθεντικότητας

Στην εφαρμογή της Συμφωνίας έγγραφα και μεταφράσεις που συντάχθηκαν και σφραγίστηκαν από το Δικαστήριο ή άλλες αρμόδιες αρχές και πιστοποιήθηκαν από την Κεντρική αρχή οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη δεν θα υπόκεινται σε πιστοποίηση της αυθεντικότητάς τους με οποιαδήποτε άλλη μορφή.

ΑΡΘΡΟ 9

Έξοδα Νομικής Συνδρομής

Εκτός όπως προβλέπεται στην παράγραφο 1 του Άρθρου 12, και στο Άρθρο 16, τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη δεν θα απαιτούν απόδοση των εξόδων που προέκυψαν αναφορικά με την παροχή της νομικής συνδρομής.

ΑΡΘΡΟ 10

Επίδοση Εγγράφων σε Ημέτερους Πολίτες

1. Ένα Συμβαλλόμενο Μέρος μπορεί να επιδίδει έγγραφα σε πολίτες του στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους μέσω των διπλωματικών του αποστολών ή των προξενικών του αντιπροσώπων διαπιστευμένων στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος.
2. Κανένας εξαναγκασμός δεν θα ασκείται σχετικά με τέτοια επίδοση.

ΑΡΘΡΟ 11

Αίτηση για Νομική Συνδρομή

Εκτός αν προβλέπεται διαφορετικά από την παρούσα Συμφωνία, η αίτηση για νομική συνδρομή θα γίνεται υπό τύπον επιστολής – αίτησης. Η αίτηση για νομική συνδρομή θα περιλαμβάνει τα ακόλουθα:

- (α) το όνομα της αιτούσας αρχής
- (β) το όνομα της αιτούμενης αρχής, αν είναι γνωστό
- (γ) τον προσδιορισμό της υπόθεσης, αναφορικά με την οποία ζητείται δικαστική συνδρομή
- (δ) τα ονόματα, επίθετα, διευθύνσεις, υπηκοότητα, επάγγελμα, και τον τόπο και την ημερομηνία γεννήσεως των ενδιαφερομένων προσώπων· στην περίπτωση νομικών προσώπων τα ονόματα και διευθύνσεις τους
- (ε) τα ονόματα και επίθετα των νομικών αντιπροσώπων, αν υπάρχουν, των ενδιαφερομένων προσώπων.
- (στ) τη φύση της αίτησης και άλλες πληροφορίες που είναι αναγκαίες για την εκτέλεση της αίτησης
- (ζ) σε ποινικά θέματα, τη νομική περιγραφή και λεπτομέρειες της αξιόποινης πράξης, καθώς και τις πρόνοιες του σχετικού νόμου δυνάμει του οποίου η πράξη συνιστά αδίκημα.

ΑΡΘΡΟ 12

Εκτέλεση της Αίτησης για Νομική Συνδρομή

1. Για την εκτέλεση της αίτησης για νομική συνδρομή η αιτούμενη αρχή θα εφαρμόζει τη νομοθεσία του Κράτους της· αν όμως ζητηθεί από την αιτούσα αρχή μπορεί να εφαρμόσει τη μέθοδο που καθορίζεται στην αίτηση, εκτός αν αυτή είναι ασυμβίβαστη προς τέτοια νομοθεσία. Η αιτούμενη αρχή δύναται να απαιτήσει την καταβολή των εξόδων που προέκυψαν από τη χρήση της καθορισμένης μεθόδου.

2. Αν η αιτούμενη αρχή δεν είναι αρμόδια να εκτελέσει την αίτηση θα την παραπέμψει αμέσως στην αρμόδια αρχή και θα πληροφορήσει ανάλογα την αιτούσα αρχή.

3. Αν η διεύθυνση που δόθηκε στην αίτηση για νομική συνδρομή δεν είναι ακριβής, ή αν το ενδιαφερόμενο πρόσωπο δεν διαμένει στη δοθείσα διεύθυνση, η αιτούμενη αρχή θα προσπαθήσει να εξακριβώσει την ορθή διεύθυνση. Η αιτούμενη αρχή μπορεί να ζητήσει πρόσθετες πληροφορίες από το αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος αν είναι ανάγκη.

4. Αν η αίτηση για νομική συνδρομή δεν μπορεί να ικανοποιηθεί, η αιτούμενη αρχή θα επιστρέψει τα έγγραφα στην αιτούσα αρχή και θα εκθέσει τους λόγους που εμποδίζουν τη εκτέλεση της αίτησης.

ΑΡΘΡΟ 13

Άρνηση Νομικής Συνδρομής

Επιπρόσθετα από τους συγκεκριμένους λόγους που περιέχονται σε άλλα Κεφάλαια αυτής της Συμφωνίας, νομική συνδρομή μπορεί επίσης να μην παρασχεθεί αν το αιτούμενο Συμβαλλόμενο μέρος θεωρεί ότι η εκτέλεση της αίτησης δυνατό να θίξει την κυριαρχία, την ασφάλεια, τη δημόσια τάξη ή τα ζωτικά του ενδιαφέροντα, ή είναι αντίθετη με τη νομοθεσία του. Εν τούτοις, το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος θα πληροφορεί το αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος για τους λόγους άρνησης.

ΑΡΘΡΟ 14

Αίτηση για Εμφάνιση Μάρτυρα ή Εμπειρογνώμονα

1. Αν το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος θεωρεί ιδιαίτερα αναγκαία την προσωπική εμφάνιση ενός μάρτυρα ή εμπειρογνώμονα στο έδαφος του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ενώπιον των δικαστικών του αρχών, θα το αναφέρει στην αίτησή του για επίδοση κλήσεως και το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος θα καλεί το μάρτυρα ή εμπειρογνώμονα να παρουσιαστεί.

2. Το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος, θα πληροφορεί το αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος για την απάντηση του μάρτυρα ή εμπειρογνώμονα.

ΑΡΘΡΟ 15

Προστασία του Μάρτυρα και Εμπειρογνώμονα

1. Μάρτυρας ή εμπειρογνώμονας που παρέλειψε να ανταποκριθεί σε κλήση για να εμφανιστεί, η επίδοση της οποίας έχει ζητηθεί, έστω και αν η κλήση περιέχει προειδοποίηση για κυρωτικό μέτρο, δεν υπόκειται σε καμμιά τιμωρία ή περιοριστικό μέτρο, εκτός αν μεταγενέστερα εισέλθει εθελοντικά στο έδαφος του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους και κλητευθεί πάλι κανονικά εκεί. Αν ο μάρτυρας ή εμπειρογνώμονας αρνηθεί να παρουσιαστεί, το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενημερώσει ανάλογα το αιτούν Συμβαλλόμενος Μέρος.

2. Μάρτυρας ή εμπειρογνώμονας, που εμφανίζεται κατόπιν κλήσεως ενώπιον των δικαστικών αρχών του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους σύμφωνα με το Άρθρο 14, ανεξαρτήτως υπηκοότητας, δε θα διώκεται ή κρατείται ή υπόκειται σε οποιονδήποτε άλλο περιορισμό της προσωπικής του ελευθερίας στο έδαφος αυτού του Συμβαλλόμενου Μέρους αναφορικά με αξιόποινες πράξεις ή καταδίκες προηγούμενες της αναχώρησής του από το έδαφος του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους. Ούτε μπορεί αυτό το πρόσωπο να διωχθεί, κρατηθεί ή τιμωρηθεί σε σχέση με την κατάθεσή του ή τη μαρτυρία του ως εμπειρογνώμονα.

3. Η προστασία που παρέχεται σύμφωνα με τις πιο πάνω παραγράφους θα παύσει να ισχύει, όταν ο μάρτυρας ή εμπειρογνώμονας, ενώ είχε για περίοδο 30 συνεχόμενων ημερών από την ημερομηνία που πληροφορήθηκε από την αρχή που τον κλήτευσε, ότι η παρουσία του δεν χρειάζεται άλλο, την ευκαιρία να φύγει, παρ' όλ' αυτά παρέμεινε στο έδαφος του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους, ή αφού έφυγε, επέστρεψε εθελοντικά. Αυτή η περίοδος δεν περιλαμβάνει το χρόνο κατά τον οποίο ο μάρτυρας ή εμπειρογνώμονας αδυνατούσε να εγκαταλείψει το έδαφος του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους για λόγους πέραν του ελέγχου του.

ΑΡΘΡΟ 16

Αποζημίωση των Εξόδων του Μάρτυρα ή Εμπειρογνώμονα

1. Τα επιδόματα, περιλαμβανομένων των εξόδων συντήρησης, θα πληρώνονται και τα οδοιπορικά έξοδα θα επιστρέφονται σ' ένα μάρτυρα ή εμπειρογνώμονα από το Συμβαλλόμενο Μέρος που έχει υποβάλει την αίτηση σε σχέση με το Άρθρο 14. Τα ανωτέρω αναφερόμενα έξοδα θα υπολογίζονται από τον τόπο διαμονής του και θα είναι σε ποσοστό τουλάχιστον ίσα μ' εκείνα που παρέχονται με τις κλίμακες και τους κανονισμούς του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους.
2. Το αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος θα πληρώνει στον μάρτυρα ή τον εμπειρογνώμονα, κατόπιν αίτησης, όλα ή μέρος των ανωτέρω αναφερομένων εξόδων συντήρησης και οδοιπορικών, προκαταβολικά.

ΚΕΦΑΛΑΙΟ II

Νομική Συνδρομή σε Αστικά και Εμπορικά Θέματα

ΑΡΘΡΟ 17

Επίδοση Εγγράφων

1. Η αιτούμενη αρχή θα πραγματοποιεί την επίδοση εγγράφων με τη μέθοδο που καθορίζει το εσωτερικό δίκαιο του Κράτους της, ή με τον τρόπο που καθορίζεται στην αίτηση, εκτός αν αυτός είναι ασυμβίβαστος προς το δίκαιο αυτό.
2. Το έγγραφο που θα επιδοθεί θα συντάσσεται στη γλώσσα του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους και θα συνοδεύεται από μετάφραση στη γλώσσα του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ή στην Αγγλική.

ΑΡΘΡΟ 18

Απόδειξη Επίδοσης

1. Η επίδοση των εγγράφων θα αποδεικνύεται σύμφωνα με τους κανονισμούς επίδοσης του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους.
2. Ο χρόνος και τόπος της επίδοσης, καθώς επίσης και το πρόσωπο στο οποίο έγινε η επίδοση του εγγράφου θα δηλώνεται στο πιστοποιητικό επίδοσης.

ΑΡΘΡΟ 19

Λήψη Μαρτυρίας

Τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη κατόπιν αίτησης θα λαμβάνουν μαρτυρία από πρόσωπα, μάρτυρες και εμπειρογνώμονες, να εκτελούν (carry out) επιστημονική αξιολόγηση και να λαμβάνουν οποιαδήποτε άλλο μέτρο σχετικό με τη λήψη μαρτυρίας.

ΑΡΘΡΟ 20

Αίτηση για Λήψη Μαρτυρίας

1. Επιπρόσθετα με τις πρόνοιες του Άρθρου 11, η αίτηση για λήψη μαρτυρίας θα αναφέρει:
 - (α) τις ερωτήσεις που θα υποβληθούν στα υπό εξέταση πρόσωπα ή μια δήλωση του αντικειμένου πάνω στο οποίο θα εξεταστούν
 - (β) τα έγγραφα ή άλλο περιουσιακό στοιχείο που θα επιθεωρηθούν
 - (γ) οποιαδήποτε απαίτηση ότι η μαρτυρία θα δοθεί ενόρκως ή βεβαίωση και οποιοδήποτε ειδικό έντυπο που θα χρησιμοποιηθεί

(δ) οποιαδήποτε πληροφορία αναγκαία για την εφαρμογή του Άρθρου 23.

2. Αιτήσεις για τη λήψη μαρτυρίας που δεν προορίζεται να χρησιμοποιηθεί σε δικαστικές διαδικασίες που αναφέρονται στην αίτηση, που άρχισαν ή είναι υπό εξέταση, μπορεί να απορριφθούν.

ΑΡΘΡΟ 21

Γνωστοποίηση του Χρόνου και Τόπου Εκτέλεσης της Αίτησης

Η αιτούμενη αρχή κατόπιν αίτησης θα γνωστοποιεί στην αιτούσα αρχή το χρόνο κατά τον οποίο και τον τόπο όπου θα εκτελεστεί η αίτηση, ώστε τα ενδιαφερόμενα μέρη ή οι αντιπρόσωποί τους, αν υπάρχουν, να μπορούν να παρευρεθούν. Αυτή η πληροφορία θα αποστέλλεται απ' ευθείας στα μέρη ή τους αντιπροσώπους τους όταν η αιτούσα αρχή το ζητήσει.

ΑΡΘΡΟ 22

Εφαρμογή Μέτρων Εξαναγκασμού

Κατά την εκτέλεση μιας αίτησης η αιτούμενη αρχή θα εφαρμόζει τα αναγκαία μέτρα εξαναγκασμού στις περιπτώσεις και στον ίδιο βαθμό όπως παρέχονται από το εσωτερικό της δίκαιο για την εκτέλεση εντολών που εκδίδονται από τις αρχές της ίδιας αυτής χώρας.

ΑΡΘΡΟ 23

Άρνηση Παροχής Μαρτυρίας

Κατά την εκτέλεση της αίτησης το ενδιαφερόμενο πρόσωπο μπορεί να αρνηθεί να δώσει μαρτυρία στην έκταση που έχει προνόμιο ή καθήκον να αρνηθεί να δώσει τη μαρτυρία:

(α) σύμφωνα με το δίκαιο του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους, ή

(β) σύμφωνα με το δίκαιο του αιτούντος Συμβαλλόμενου Μέρους και το προνόμιο ή καθήκον αναφέρεται στην αίτηση ή μετά από αίτηση της

αιτούμενης αρχής, επιβεβαιώνεται με άλλο τρόπο σ' αυτήν την αρχή από την αιτούσα αρχή.

ΑΡΘΡΟ 24

Γνωστοποίηση Αποτελεσμάτων Εκτέλεσης

Η αιτούμενη αρχή μέσω της οδού που καθορίζεται στο Άρθρο 6, μετά από αίτηση, σε εύθετο χρόνο θα γνωστοποιεί στην αιτούσα αρχή τον τόπο και χρόνο εκτέλεσης της αίτησης μαζί με την μαρτυρία που λήφθηκε.

ΚΕΦΑΛΑΙΟ III

Αναγνώριση και Εκτέλεση Δικαστικών Αποφάσεων

ΑΡΘΡΟ 25

Έκταση Εφαρμογής

1. Υπό τους όρους που καθορίζονται στο Άρθρο 26, κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναγνωρίζει και εκτελεί στο έδαφός του τις ακόλουθες αποφάσεις που δόθηκαν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους:

- (α) αποφάσεις Δικαστηρίων σε αστικά θέματα
- (β) αποφάσεις Δικαστηρίων σε ποινικά θέματα που αφορούν σε αποζημιώσεις ή νομικά έξοδα.

2. «Αποφάσεις» όπως αναφέρονται σ' αυτό το Κεφάλαιο θα περιλαμβάνουν και αποφάσεις που εκδίδονται κατόπιν συμβιβασμού.

ΑΡΘΡΟ 26

Όροι Αναγνώρισης και Εκτέλεσης

1. Απόφαση που αναφέρεται στο Άρθρο 25 θα αναγνωρίζεται και εκτελείται νοουμένου ότι:

- (α) όπου εφαρμόζεται, είναι τελεσίδικη και εκτελεστή σύμφωνα με το δίκαιο του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου δόθηκε·
- (β) η υπόθεση για την οποία δόθηκε δεν εμπίπτει στην αποκλειστική αρμοδιότητα του Δικαστηρίου του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους·
- (γ) σε περίπτωση που η απόφαση δόθηκε στη απουσία διαδίκου, το μέρος που δεν παρουσιάστηκε και έλαβε μέρος στη διαδικασία και εναντίον του οποίου εκδόθηκε η απόφαση, ειδοποιήθηκε κανονικά για την έναρξη της δικαστικής διαδικασίας σύμφωνα με το δίκαιο του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου δόθηκε η απόφαση·
- (δ) καμμιά απόφαση η οποία κατέστη τελεσίδικη δεν έχει εκδοθεί προηγουμένως για το ίδιο επίδικο θέμα μεταξύ των ιδίων μερών από Δικαστήριο του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους·
- (ε) δεν άρχισε δικαστική διαδικασία μεταξύ των ιδίων μερών για το ίδιο επίδικο θέμα σε Δικαστήριο του καλούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους, πριν από τη διαδικασία στην οποία δόθηκε η σχετική απόφαση·
- (στ) το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος θεωρεί ότι η κυριαρχία και ασφάλεια του δεν θίγεται από την αναγνώριση και εκτέλεση·
- (ζ) η αναγνώριση ή εκτέλεση της απόφασης δεν είναι αντίθετη προς τη δημόσια τάξη ή τα ζωτικά συμφέροντα του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους·
- (η) η απόφαση δεν είναι για οποιοδήποτε λόγο μη εκτελεστή σύμφωνα με το δίκαιο του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους·

- (θ) η απόφαση ή τα αποτελέσματά της δεν είναι ασυμβίβαστα με τις βασικές αρχές οποιουδήποτε νόμου του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους'
- (ι) η απόφαση δεν δόθηκε από Δικαστήριο στερούμενο δικαιοδοσίας σύμφωνα με τις πρόνοιες του Άρθρου 27.

2. Η απόφαση αναγνώρισης και εκτέλεσης της απόφασης θα δίνεται χωρίς αδικαιολόγητη καθυστέρηση από το αρμόδιο Δικαστήριο του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 27

Δικαιοδοσία

Για τους σκοπούς του παρόντος Κεφαλαίου, το Δικαστήριο του Συμβαλλόμενου Μέρους που εκδίδει την απόφαση θα θεωρείται ότι έχει δικαιοδοσία για την υπόθεση, άν:

- (α) ο εναγόμενος είχε τη διαμονή του στο έδαφος εκείνου του Μέρους κατά το χρόνο έναρξης της διαδικασίας ή
- (β) ο εναγόμενος είχε αντιπρόσωπό του στο έδαφος εκείνου του Μέρους κατά το χρόνο που η διαδικασίες που προέκυψαν από επιχειρήσεις είχαν αρχίσει ή
- (γ) ο εναγόμενος αποδέχθηκε ρητά τη δικαιοδοσία του Δικαστηρίου εκείνου του Μέρους ή
- (δ) ο εναγόμενος συζήτησε την ουσία χωρίς να αμφισβητήσει τη δικαιοδοσία του Δικαστηρίου. ή
- (ε) σε περίπτωση συμβατικών διαφορών, το συμβόλαιο είχε συνολογηθεί στο έδαφος εκείνου του Μέρους, ή είχε

εκτελεστεί, ή πρόκειται να εκτελεστεί εκεί, ή το αντικείμενο της διαδικασίας βρίσκεται εκεί ή

- (στ) σε περίπτωση μη συμβατικών διαφορών, η παραβίαση ή το αποτέλεσμα της λαμβάνει χώραν στο έδαφος εκείνου του Μέρους ή
- (ζ) σε περίπτωση θεμάτων που αφορούν τον προσωπικό θεσμό, ο διάδικος έχει τη διαμονή του στο έδαφος εκείνου του Μέρους ή
- (η) σε περίπτωση υποχρεώσεων διατροφής, ο οφειλέτης έχει τη διαμονή του στο έδαφος εκείνου του Μέρους ή
- (θ) σε περίπτωση κληρονομικής διαδοχής, ο αποθανών είχε τη διαμονή ή κύρια περιουσία του στο έδαφος εκείνου του Μέρους κατά το χρόνο του θανάτου του ή
- (ι) η ακίνητη ιδιοκτησία η οποία είναι το αντικείμενο της διαδικασίας βρίσκεται στο έδαφος εκείνου του Μέρους.

2. Οι πρόνοιες που προβλέπονται στην παράγραφο 1 δεν θίγουν τις πρόνοιες του δικαίου των δυο Συμβαλλόμενων Μερών αναφορικά με την αποκλειστική αρμοδιότητα.

ΑΡΘΡΟ 28

Αίτηση για Αναγνώριση και Εκτέλεση

1. Η αίτηση για αναγνώριση ή εκτέλεση μιας απόφασης μπορεί να υποβάλλεται από ένα μέρος κατευθείαν στο Δικαστήριο του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ή στο Δικαστήριο του Συμβαλλόμενου Μέρους το οποίο έδωσε αρχικά την απόφαση και αυτό το Δικαστήριο θα διαβιβάζει την αίτηση με τον τρόπο που καθορίζεται στο Άρθρο 6.

2. Η αίτηση για αναγνώριση ή εκτέλεση θα συνοδεύεται από:

- (α) την απόφαση ή πιστοποιημένο αντίγραφο αυτής, περιλαμβανομένου, όπου εφαρμόζεται, ενός εγγράφου το οποίο να είναι τελεσίδικο και εφαρμοστέο, εκτός αν η τελεσιδικία του καταδεικνύεται στην ίδια την απόφαση'
- (β) βεβαίωση ότι το μέρος που παρέλειψε να εμφανιστεί και να πάρει μέρος στη διαδικασία και εναντίον του οποίου δόθηκε η απόφαση, είχε ειδοποιηθεί κανονικά σύμφωνα με τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου δόθηκε η απόφαση και σε περίπτωση ανικανότητας είχε κατάλληλα αντιπροσωπευθεί.

3. Η αίτηση και τα έγγραφα που αναφέρονται στις παραγράφους 1 και 2 ανωτέρω θα συνοδεύονται επίσης από πιστοποιημένη μετάφραση στη γλώσσα του καλούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ή στην Αγγλική.

ΑΡΘΡΟ 29

Διαδικασία για Αναγνώριση και Εκτέλεση

1. Τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη θα εφαρμόζουν τις αντίστοιχες εθνικές τους νομοθεσίες στη διαδικασία αναγνώρισης και εκτέλεσης αποφάσεων.
2. Το Δικαστήριο που θα αποφασίσει πάνω στην αίτηση για αναγνώριση ή εκτέλεση της απόφασης θα περιορίζεται στη διαπίστωση ικανοποίησης των όρων που καθορίζονται στο Άρθρο 26.

ΑΡΘΡΟ 30

Συνέπεια της Αναγνώρισης και Εκτέλεσης

Οι αποφάσεις που δόθηκαν από τα Δικαστήρια του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και οι οποίες έχουν αναγνωριστεί ή έχει αποφασιστεί η εκτέλεσή τους από τα Δικαστήρια του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους θα

έχουν την ίδια ισχύ με εκείνες που δίνονται από τα Δικαστήρια του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους

ΚΕΦΑΛΑΙΟ IV

ΑΡΘΡΟ 31

Διαδοχή και Διαθήκες

Διαδοχή και διαθήκες θα διέπονται από το δίκαιο του Συμβαλλόμενου Μέρους όπου ο αποθανών ή ο διαθέτης είχε τη συνήθη κατοικία του κατά τον χρόνο του θανάτου του ή κατά το χρόνο που σύνταξε τη διαθήκη του.

ΚΕΦΑΛΑΙΟ V

Νομική Συνδρομή σε Ποινικά Θέματα

ΑΡΘΡΟ 32

Έκταση Νομικής Συνδρομής

Τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη, κατόπιν αίτησης, θα επιδίδουν έγγραφα, θα λαμβάνουν μαρτυρία από μάρτυρες, θύματα και εμπειρογνώμονες, θα ανακρίνουν κατηγορουμένους, θα προβαίνουν σε επιστημονική αξιολόγηση και επιθεώρηση, θα πραγματοποιούν άλλες δικαστικές πράξεις αναφορικά με τη λήψη μαρτυρίας και εμφάνιση μαρτύρων ή εμπειρογνομόνων, και θα γνωστοποιούν καταδικαστικές αποφάσεις σε σχέση με τις πρόνοιες αυτής της Συμφωνίας.

ΑΡΘΡΟ 33

Άρνηση Νομικής Συνδρομής σε Ποινικά Θέματα

Επιπρόσθετα με την άρνηση νομικής συνδρομής σε ποινικά θέματα σύμφωνα με το Άρθρο 13 και άλλους συγκεκριμένους λόγους που υπάρχουν

σε άλλα Κεφάλαια αυτής της Συμφωνίας, το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος μπορεί να αρνηθεί να παράσχει νομική συνδρομή σε ποινικά θέματα σε οποιαδήποτε από τις ακόλουθες καταστάσεις:

- (α) αν η αίτηση αφορά αδίκημα το οποίο θεωρείται πολιτικής φύσεως από το αιτούμενο Συμβαλλόμενο Μέρος.
- (β) αν η αίτηση αφορά πράξη η οποία δεν συνιστά αδίκημα σύμφωνα με την νομοθεσία του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους.

ΑΡΘΡΟ 34

Επίδοση Εγγράφων

Τα Άρθρα 17 και 18 επίσης θα εφαρμόζονται στην επίδοση εγγράφων σε ποινικά θέματα.

ΑΡΘΡΟ 35

Λήψη Μαρτυρίας

Τα Άρθρα 20 μέχρι 24 επίσης θα εφαρμόζονται στη λήψη μαρτυρίας σε ποινικά θέματα.

ΑΡΘΡΟ 36

Μεταφορά Προσώπων υπό Κράτηση

1. Πρόσωπο που βρίσκεται υπό την κράτηση ενός Συμβαλλόμενου Μέρους προς το οποίο υποβλήθηκε αίτημα για την μεταφορά του εν λόγω προσώπου στο αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος για σκοπούς συνδρομής σύμφωνα με την Συμφωνία αυτή, θα μεταφέρεται από το Συμβαλλόμενο Μέρος προς το οποίο υποβλήθηκε το αίτημα για τον εν λόγω σκοπό, αν το πρόσωπο συναινεί και αν οι Κεντρικές Αρχές και των δυο Συμβαλλομένων Μερών συμφωνούν.

2. Για τους σκοπούς του παρόντος Άρθρου:
- (α) το παραλαμβάνον Συμβαλλόμενο Μέρος θα έχει την εξουσία και την υποχρέωση να θέσει το μεταφερθέν πρόσωπο υπό κράτηση, εκτός αν έχει εξουσιοδοτηθεί διαφορετικά από το αποστέλλον Συμβαλλόμενο Μέρος·
 - (β) το παραλαμβάνον Συμβαλλόμενο Μέρος θα επιστρέφει το μεταφερθέν πρόσωπο στην κράτηση του αποστέλλοντος Συμβαλλόμενου Μέρους μόλις οι συνθήκες το επιτρέπουν ή όπως άλλως πως συμφωνείται από τις δύο Κεντρικές Αρχές·
 - (γ) το παραλαμβάνον Συμβαλλόμενο Μέρος δεν θα ζητεί από το αποστέλλον Συμβαλλόμενο Μέρος να αρχίσει διαδικασία έκδοσης ή οποιοσδήποτε άλλες διαδικασίες για την επιστροφή του μεταφερθέντος προσώπου και
 - (δ) ο χρόνος που το μεταφερθέν πρόσωπο εξέτισε στο παραλαμβάνον Συμβαλλόμενο Μέρος θα υπολογίζεται ως μέρος της ποινής που του επιβλήθηκε στο αποστέλλον Συμβαλλόμενο Μέρος.

ΑΡΘΡΟ 37

Διαμετακόμιση Προσώπων υπό Κράτηση

1. Το Συμβαλλόμενο Μέρος προς το οποίο υποβλήθηκε το αίτημα δύναται, με επιφύλαξη οποιωνδήποτε Συνταγματικών περιορισμών, να εξουσιοδοτήσει τη διαμετακόμιση μέσω του εδάφους του, προσώπου που κρατείται του οποίου η προσωπική παρουσία έχει ζητηθεί από το αιτούν Συμβαλλόμενο Μέρος για σκοπούς έρευνας, δίωξης ή διαδικασίας.

2. Το Συμβαλλόμενο Μέρος προς το οποίο υποβλήθηκε το αίτημα θα έχει τη εξουσία και την υποχρέωση να διατηρεί το πρόσωπο υπό κράτηση κατά τη διάρκεια της διαμετακόμισης.

ΑΡΘΡΟ 38

Μεταφορά Παράνομου Χρήματος και Αντικειμένων

1. Ένα Συμβαλλόμενο Μέρος μετά από αίτηση του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, μπορεί να μεταφέρει τα παράνομα χρήματα και αντικείμενα που λήφθηκαν από το καταδικασθέν πρόσωπο στο έδαφος του τελευταίου όταν διαπράχθηκε το αδίκημα και που ανακαλύφθηκαν στο έδαφος του. Αλλά τέτοια μεταφορά δεν θα παραβιάζει τα νόμιμα δικαιώματα και συμφέροντα του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους ή τρίτου μέρους σε σχέση με τα προαναφερθέντα χρήματα και αντικείμενα.

2. Αν τα πιο πάνω παράνομα χρήματα και αντικείμενα είναι απαραίτητα σε άλλες ποινικές διαδικασίες στο έδαφος του αιτούμενου Συμβαλλόμενου Μέρους, αυτό το Μέρος μπορεί να καθυστερήσει τη μεταφορά.

ΑΡΘΡΟ 39

Γνωστοποίηση Καταδικαστικών Αποφάσεων

1. Τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη θα αλληλοπαρέχουν αντίγραφα καταδικαστικών αποφάσεων και ποινών που τέθηκαν σε εφαρμογή αναφορικά με πολίτες του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

2. Τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη, θα αλληλοαποστέλλουν, όπου εφαρμόζεται, μετά από αίτηση, τα δακτυλικά αποτυπώματα των προσώπων που αναφέρονται στην παράγραφο 1 αυτού του Άρθρου.

ΚΕΦΑΛΑΙΟ VI
ΤΕΛΙΚΕΣ ΠΡΟΝΟΙΕΣ

ΑΡΘΡΟ 40

Σχέση με Άλλες Διεθνείς Συμβάσεις

Η Συμφωνία αυτή δεν θα επηρεάσει τα δικαιώματα και τις υποχρεώσεις που τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη απολαμβάνουν και ανάλαβαν αντίστοιχα δυνάμει οποιωνδήποτε άλλων διεθνών συμβάσεων πριν από την έναρξη της ισχύος της Συμφωνίας αυτής.

ΑΡΘΡΟ 41

Διευθέτηση Διαφορών

Οποιοσδήποτε διαφορές εγείρονται από την ερμηνεία ή εφαρμογή της Συμφωνίας αυτής θα διευθετούνται μέσω της διπλωματικής οδού.

ΑΡΘΡΟ 42

Έναρξη Ισχύος

Η Συμφωνία αυτή υπόκειται σε επικύρωση και θα τεθεί σε ισχύ τριάντα ημέρες μετά την ανταλλαγή διακοινώσεων μέσω της διπλωματικής οδού, που θα επιβεβαιώνουν την έγκριση της σύμφωνα με τις νομικές διαδικασίες των δύο χωρών.

ΑΡΘΡΟ 43

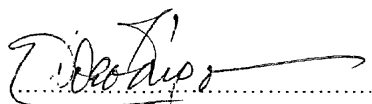
Τερματισμός της Συμφωνίας

Η Συμφωνία αυτή θα παραμείνει σε ισχύ μέχρι την εκπνοή έξι μηνών μετά την ημερομηνία κατά την οποία οποιοδήποτε από τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη έχει δώσει στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος γραπτή ειδοποίηση για τερματισμό, μέσω της διπλωματικής οδού.

Εγινε σε δυο αντίτυπα, στη Λευκωσία, την 22^α του μηνός Σεπτεμβρίου 2004, το καθένα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα, όλα δε τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφοράς το Αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει.

Σε μαρτυρία των ανωτέρω, οι Πληρεξούσιοι των δυο Συμβαλλόμενων Μερών έχουν υπογράψει τη Συμφωνία αυτή.

Για την Κυπριακή Δημοκρατία

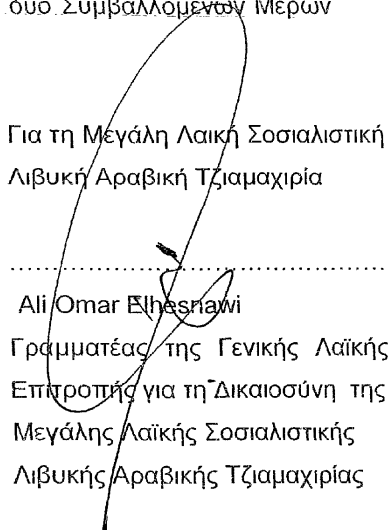


Δώρος Θεοδώρου

Υπουργός Δικαιοσύνης και Δημοσίας

Τάξεως της Κυπριακής Δημοκρατίας

Για τη Μεγάλη Λαϊκή Σοσιαλιστική
Λιβυκή Αραβική Τζιαμαχίρια



Ali Omar Elhesriawi

Γραμματέας της Γενικής Λαϊκής

Επιτροπής για τη Δικαιοσύνη της

Μεγάλης Λαϊκής Σοσιαλιστικής

Λιβυκής Αραβικής Τζιαμαχίριας

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE DE CHYPRE ET LA GRANDE JAMA-
HIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE CONCER-
NANT L'ASSISTANCE JURIDIQUE EN MATIÈRE CIVILE, COMMER-
CIALE ET PÉNALE

La République de Chypre et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socia-
liste (ci-après dénommées « les Parties contractantes »),

Désireuses de renforcer les liens d'amitié qui les unissent et souhaitant régler leur
coopération juridique en matière civile, commerciale et pénale sur une base de res-
pect mutuel de leur souveraineté, d'égalité et de bénéfice mutuel,

Ont décidé de conclure le présent Accord d'assistance juridique en matière civile,
commerciale et pénale.

À cette fin, les Parties contractantes sont convenues de ce qui suit :

CHAPITRE I. DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. Protection judiciaire

1. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes jouissent, sur le territoire
de l'autre Partie, des mêmes droits que les ressortissants de cette autre Partie en ce qui
concerne la protection juridique de leur personne et de leurs biens.

2. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes peuvent intenter des ac-
tions devant les autorités juridiques de l'autre Partie contractante aux mêmes conditions
que les ressortissants de cette autre Partie.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article s'appliquent aux person-
nes morales constituées ou établies sur le territoire d'une des Parties contractantes
conformément à la loi de cette dernière.

Article 2. Réduction ou exemption des frais d'instance et aide juridique

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes qui en font la demande béné-
ficient d'une réduction ou de l'exemption des frais d'instance sur le territoire de l'autre
Partie contractante, ainsi que d'une aide juridique gratuite, aux mêmes conditions et dans
la même mesure que les ressortissants de la première Partie.

Article 3. Délivrance de documents relatifs à la situation financière

La décision d'accorder une réduction ou l'exemption des frais d'instance est prise
sur la base d'un certificat attestant de la situation financière du demandeur. Le certificat
sera délivré par l'autorité compétente de la Partie contractante où réside le demandeur. Si

le demandeur ne réside sur le territoire d'aucune des Parties contractantes, la mission diplomatique ou le poste consulaire de son pays sur le territoire de la Partie contractante concernée peut délivrer ce certificat.

Article 4. Demande de réduction ou d'exemption des frais d'instance et aide juridique

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes qui veulent soumettre, en vertu de l'article 2 du présent Accord, une demande de réduction, d'exemption ou d'aide juridique à l'autorité compétente de l'autre Partie, peuvent soumettre leur demande à l'autorité compétente de leur lieu de résidence, qui transmettra à l'autorité compétente de l'autre Partie la demande en question, accompagnée du certificat délivré conformément à l'article 3 du présent Accord.

Article 5. Échange d'information

1. Les Autorités centrales se communiqueront mutuellement, sur demande, des informations concernant leur droit et les pratiques juridiques en vigueur sur leurs territoires respectifs.

2. Les demandes d'information mentionneront l'autorité dont elles émanent, ainsi que la nature du cas lié à la demande d'information.

Article 6. Mode de communication

1. Sauf disposition contraire du présent Accord, les Parties contractantes communiqueront par l'intermédiaire de leurs Autorités centrales désignées à cet effet pour soumettre et traiter toute demande d'assistance juridique.

2. Les Autorités centrales des Parties contractantes sont le Ministère de la justice et de l'ordre public de la République de Chypre et le Comité populaire général de la justice de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste.

Article 7. Langue utilisée

1. Les demandes d'assistance juridique et tous les documents joints sont établis dans la langue de la Partie requérante et accompagnés d'une traduction dans la langue de la Partie requise ou en anglais.

2. Toute traduction accompagnant une demande sera certifiée conforme par l'Autorité centrale de la Partie contractante requérante.

Article 8. Exemption d'authentification

En application du présent Accord, les actes et traductions rédigés et revêtus du sceau de tribunaux ou d'autres autorités compétentes et certifiés par l'Autorité centrale de l'une ou l'autre des Parties contractantes ne nécessiteront aucune autre authentification.

Article 9. Frais d'entraide judiciaire

Sauf disposition contraire du paragraphe 1 de l'article 12, et de l'article 16, les deux Parties contractantes n'exigent pas le remboursement des frais encourus dans le cadre de la fourniture d'une entraide judiciaire.

Article 10. Signification d'actes par une Partie contractante à ses propres citoyens

1. Une Partie contractante peut signifier des actes à ses propres citoyens sur le territoire de l'autre Partie contractante par l'intermédiaire de ses missions diplomatiques ou agences consulaires accréditées auprès de l'autre Partie contractante.

2. Ces significations ne peuvent donner lieu à aucune mesure de contrainte.

Article 11. Demande d'assistance juridique

Sauf disposition contraire du présent Accord, toute demande d'assistance juridique sera présentée sous la forme d'une lettre rogatoire et comprendra les informations suivantes :

- a) Le nom de l'autorité requérante;
- b) Le nom de l'autorité requise, s'il est connu;
- c) La nature de l'affaire pour laquelle une assistance juridique est requise;
- d) Les noms et prénoms, adresses, nationalité, profession, lieu et date de naissance des personnes concernées; les noms et adresses s'il s'agit de personnes morales;
- e) Les noms et prénoms des éventuels représentants légaux des personnes concernées;
- f) La nature de la demande et les autres informations nécessaires pour l'exécution de la demande;
- g) En matière pénale, la description juridique et les détails du dossier criminel, ainsi que les dispositions légales en vertu desquelles l'acte visé constitue un délit.

Article 12. Exécution de la demande d'assistance juridique

1. L'autorité requise appliquera les dispositions de la législation de son État pour l'exécution de la demande d'assistance juridique. Elle peut toutefois, à la demande de l'autorité requérante, appliquer la méthode spécifiée par cette dernière dans la demande, pour autant qu'elle ne soit pas incompatible avec la législation de l'État requis. L'autorité requise peut demander le remboursement des frais induits par l'application de la méthode en question.

2. Si l'autorité requise n'est pas habilitée à exécuter la demande, elle transmettra sans retard cette dernière à l'autorité compétente et en avisera l'autorité requérante.

3. Si l'adresse communiquée dans la demande d'assistance juridique est inexacte ou si la personne concernée ne réside pas à cette adresse, l'autorité requise tâchera de déter-

miner l'adresse correcte. Elle peut, le cas échéant, solliciter l'obtention d'informations supplémentaires auprès de la Partie contractante requérante.

4. Si la demande d'assistance juridique ne peut être exécutée, l'autorité requise renverra les documents à l'autorité requérante et fournira à cette dernière les motifs de l'empêchement.

Article 13. Refus d'assistance juridique

Outre les raisons spécifiques visées aux autres chapitres du présent Accord, l'assistance juridique peut également être refusée si la Partie contractante requise estime que l'exécution de la demande pourrait porter atteinte à sa souveraineté nationale, sa sécurité, l'ordre public ou des intérêts vitaux, ou est contraire à sa législation. Elle informera toutefois l'autre Partie contractante des motifs du refus.

Article 14. Demande de comparution d'un témoin ou d'un expert

1. Si la Partie contractante requérante considère indispensable la comparution en personne d'un témoin ou d'un expert résidant dans l'autre Partie contractante devant ses autorités judiciaires, elle en expliquera les raisons dans sa demande de citation à comparaître. La Partie contractante requise invitera le témoin ou l'expert à comparaître.

2. La Partie contractante requise informera la Partie contractante requérante de la réponse du témoin ou de l'expert.

Article 15. Protection d'un témoin ou d'un expert

1. Un témoin ou expert qui n'a pas répondu à une demande de citation à comparaître ne sera soumis à aucune sanction ou mesure de contrainte, même si la citation contient un avis de sanction, à moins qu'il n'entre par la suite volontairement sur le territoire de la Partie contractante requérante et y fasse l'objet d'une nouvelle citation en bonne et due forme. Si le témoin ou expert refuse de comparaître, la Partie contractante requise en informera la Partie contractante requérante.

2. Un témoin ou un expert qui, indépendamment de sa nationalité, comparaît sur convocation devant les autorités judiciaires de la Partie contractante requérante, comme prévu à l'article 14, ne peut faire l'objet de poursuites, être placé en détention ou soumis à une quelconque restriction de sa liberté individuelle sur le territoire de ladite Partie contractante pour des délits ou condamnations antérieurs à son départ du territoire de cette Partie contractante. Elles ne peuvent non plus faire l'objet de poursuites, être placées en détention ou encourir de peine au titre de leurs dépositions en tant que témoins ou avis d'experts.

3. La protection visée aux paragraphes précédents ne s'applique pas si le témoin ou expert, informé par l'autorité qui l'a invité que sa présence n'est plus nécessaire et ayant eu la possibilité, pour une période de trente jours consécutifs à dater de la notification, de quitter le territoire, est néanmoins demeuré sur ce territoire. Il en va de même si le témoin ou expert a choisi, après avoir quitté le territoire d'y revenir volontairement. Ce délai ne tient pas compte de la période durant laquelle le témoin ou expert est empêché de quitter

le territoire de la Partie contractante requérante pour des raisons indépendantes de sa volonté.

Article 16. Remboursement des frais d'un témoin ou expert

1. Les indemnités—y compris les frais de séjour—seront versées et les frais de voyage seront remboursés au témoin ou expert par la Partie contractante ayant formulé la demande de comparution en vertu de l'article 14. Les frais visés ci-dessus seront calculés depuis le lieu de résidence du témoin ou expert et d'un niveau au moins équivalent à celui prévu par les barèmes de la Partie contractante requérante.

2. À la demande du témoin ou expert, la Partie contractante requérante lui versera une avance équivalant à une partie ou à la totalité des frais de voyage et de séjour susmentionnés.

CHAPITRE II. ASSISTANCE JURIDIQUE EN MATIÈRE CIVILE ET COMMERCIALE

Article 17. Remise de documents

1. L'autorité requise procède à la remise de documents selon une méthode prévue par la législation de son État ou une méthode précisée dans la demande, pour autant que celle-ci ne soit pas incompatible avec ladite législation.

2. Le document faisant l'objet de la demande est rédigé dans la langue de la Partie contractante requérante et accompagné d'une traduction dans la langue de la Partie contractante requise ou en anglais.

Article 18. Confirmation de remise

1. La remise de documents sera confirmée conformément aux règles en vigueur dans le territoire de la Partie contractante requise.

2. La confirmation doit reprendre le lieu et la date de la remise, ainsi que le nom de la personne qui a reçu les documents.

Article 19. Actes d'instruction

Les deux Parties contractantes, sur demande, recueilleront les témoignages des parties, témoins et experts, feront procéder à des expertises et s'acquitteront de toutes autres mesures liées à l'instruction du dossier.

Article 20. Demande d'acte d'instruction

1. En plus des dispositions visées à l'article 11, la demande d'acte d'instruction précisée également :

a) Les questions à poser aux personnes visées et une déclaration relative à la nature de l'affaire à propos de laquelle elles doivent être entendues;

- b) Les documents ou autres biens devant être inspectés;
- c) Toute exigence prévoyant que le témoignage doit être fourni sous serment ou affirmation solennelle, de même que toute exigence formelle en la matière;
- d) Toute information nécessaire aux fins d'appliquer l'article 23.

2. Les demandes d'acte d'instruction qui ne sont pas destinées à être exploitées dans le cadre de la procédure en cours ou à venir mentionnée dans la demande peuvent être refusées.

Article 21. Notification de la date et du lieu d'exécution de la demande

Sur demande, l'autorité requise notifiera à l'autorité requérante le lieu et la date de l'exécution de la demande, afin que les parties concernées ou leurs représentants éventuels puissent être présents. Si l'autorité requérante en fait la demande, cette information sera transmise directement auxdites parties ou à leurs représentants.

Article 22. Application de moyens de contrainte

Dans le cadre de l'exécution de la demande, l'autorité requise appliquera les moyens de contrainte adéquats tels qu'ils sont prévus dans des cas similaires par la législation de son État pour l'exécution des injonctions formulées par les autorités dudit État.

Article 23. Refus de témoigner

Une personne visée par l'exécution d'une demande peut refuser de témoigner si elle en a le privilège ou le devoir :

- a) En vertu de la législation de la Partie contractante requise; ou
- b) En vertu de la législation de la Partie contractante requérante et que ce privilège ou devoir a été spécifié dans la demande ou a été confirmé d'une quelconque autre manière à l'autorité requise, sur demande de cette dernière, par l'autorité requérante.

Article 24. Notification des résultats de l'exécution

Sur demande, l'autorité requise notifiera en temps opportun, par le canal précisé à l'article 6 du présent Accord, à l'autorité requérante le lieu et la date de l'exécution de la requête, ainsi que les documents déterminant l'exécution de la demande.

CHAPITRE III. RECONNAISSANCE ET EXÉCUTION DES DÉCISIONS JUDICIAIRES

Article 25. Étendue

1. Chacune des Parties contractantes reconnaît et exécute dans son territoire, aux conditions stipulées à l'article 26, les décisions suivantes prononcées sur le territoire de l'autre Partie contractante :

- a) Les décisions judiciaires en matière civile;

b) Les décisions judiciaires en matière pénale concernant les dommages ou les frais de justice.

2. Les « décisions » visées dans le présent chapitre comprennent également les règlements amiables.

Article 26. Conditions de reconnaissance et exécution

1. Une décision visée à l'article 25 sera reconnue et exécutée pour autant que :

a) Elle soit, le cas échéant, définitive et applicable au titre du droit de la Partie contractante dans le territoire de laquelle elle a été rendue;

b) L'affaire dans laquelle elle a été rendue ne ressortisse pas à la juridiction exclusive d'un tribunal de la Partie contractante requise;

c) Dans le cas d'une décision prononcée en l'absence du défendeur, la partie contre laquelle la décision a été rendue et qui a failli à comparaître au procès ait été dûment notifiée, conformément au droit de la Partie contractante dans le territoire de laquelle la décision a été rendue;

d) Aucune décision, devenue définitive, n'ait été prononcée précédemment dans la même affaire, entre les mêmes parties par un tribunal de la Partie contractante requise;

e) Aucune action n'ait été entamée entre les mêmes parties, pour la même affaire devant un tribunal de la Partie contractante requise avant la procédure dans laquelle la décision en question est rendue;

f) La Partie contractante requise estime que la reconnaissance ou l'exécution de la décision ne porte pas atteinte à sa souveraineté nationale ou à sa sécurité;

g) La reconnaissance ou l'exécution de la décision ne soit pas contraire à l'ordre public ou aux intérêts vitaux de la Partie contractante requise;

h) L'exécution ne puisse avoir lieu, pour un quelconque motif visé par la législation de la Partie contractante requise;

i) La décision ou ses effets ne soient pas incompatibles avec les principes fondamentaux ou une loi de la Partie contractante requise;

j) La décision ne soit pas prononcée par un tribunal non compétent en vertu des dispositions de l'article 27.

2. Le jugement relatif à la reconnaissance ou à l'exécution d'une décision sera rendu sans délai injustifié par le tribunal compétent de la Partie contractante requise.

Article 27. Jurisdiction

1. Aux fins du présent chapitre, le tribunal de la Partie contractante qui prononce la décision est considéré comme compétent pour l'affaire si l'une des conditions suivantes est remplie :

a) Le défendeur résidait dans le territoire de la Partie contractante au moment d'entamer la procédure; ou

b) Le défendeur avait un agent sur le territoire de cette Partie au moment où l'action a été intentée; ou

c) Le défendeur a explicitement accepté par écrit la compétence du tribunal de la Partie contractante; ou

d) Le défendeur a contesté le bien-fondé de l'action sans remettre en cause la compétence du tribunal; ou

e) En cas de litige contractuel, le contrat a été conclu dans le territoire de cette Partie contractante, y a été ou y sera exécuté, ou l'objet de la procédure y est établi; ou

f) En cas de litige non contractuel, l'acte d'infraction ou son résultat se produit dans le territoire de la Partie contractante; ou

g) En cas de questions relatives à la situation personnelle, le justiciable réside dans le territoire de la Partie contractante; ou

h) En cas de questions concernant les obligations d'entretien, le débiteur réside dans le territoire de la Partie contractante; ou

i) En cas de succession, la personne décédée avait sa résidence ou sa propriété principale dans le territoire de cette Partie contractante au moment du décès; ou

j) Le bien immobilier objet de la procédure se situe dans le territoire de cette Partie contractante.

2. Les dispositions visées au paragraphe 1 ne portent en rien préjudice aux dispositions de la législation des deux Parties contractantes en matière de juridiction exclusive.

Article 28. Demande de reconnaissance et d'exécution

1. La demande de reconnaissance ou d'exécution d'une décision peut être présentée par une partie directement au tribunal de la Partie contractante requise ou au tribunal de la Partie contractante qui a rendu la décision en première instance. Ledit tribunal transmettra la demande de la manière prescrite à l'article 6.

2. La demande de reconnaissance ou d'exécution sera accompagnée :

a) de la décision ou d'une copie certifiée de celle-ci, ainsi que, le cas échéant, d'un document indiquant qu'elle est définitive et exécutoire, si cela ne ressort pas du texte même de la décision;

b) d'un acte attestant que la partie contre laquelle la décision a été rendue et qui a failli à comparaître au procès a été dûment avertie, conformément au droit de la Partie contractante dans le territoire de laquelle la décision a été rendue, et en cas d'incapacité, qu'elle était correctement représentée.

3. La demande et les documents visés aux paragraphes 1 et 2 ci-dessus seront également accompagnés d'une traduction certifiée dans la langue de la Partie contractante requise ou en anglais.

Article 29. Procédure de reconnaissance et d'exécution des décisions

1. Les deux Parties contractantes appliqueront leur droit national respectif à la procédure de reconnaissance et d'exécution des décisions.

2. Le tribunal qui se prononce sur la demande de reconnaissance ou d'exécution de la décision se borne à vérifier que les conditions énoncées à l'article 26 sont remplies.

Article 30. Effet de la reconnaissance et de l'exécution

Les décisions rendues par les tribunaux de l'une des Parties contractantes et que les tribunaux de l'autre Partie contractante ont décidé de reconnaître ou d'exécuter produisent les mêmes effets que les décisions rendues par les tribunaux de cette dernière.

CHAPITRE IV

Article 31. Successions et testaments

Les questions relatives aux successions et testaments sont régies par le droit de la Partie contractante dans le territoire de laquelle la personne décédée ou testateur avait sa résidence habituelle ou moment du décès ou de l'établissement des dispositions testamentaires.

CHAPITRE V. ASSISTANCE JURIDIQUE EN MATIÈRE PÉNALE

Article 32. Étendue

Sur demande, les deux Parties contractantes procéderont à la remise de documents, à l'audition des témoins, victimes et experts, à l'interrogatoire des défendeurs, à des évaluations et inspections et accompliront tout autre acte judiciaire lié à l'instruction du dossier et à la comparution des témoins ou experts. Elles notifieront aussi les jugements pénaux, conformément aux dispositions du présent Accord.

Article 33. Refus d'assistance juridique en matière pénale

Outre les motifs de refus d'assistance juridique en matière pénale visés à l'article 13 et les autres motifs spécifiques prévus aux autres chapitres du présent Accord, la Partie contractante requise peut refuser l'assistance juridique dans l'un des cas suivants :

- a) La demande porte sur un délit que la Partie contractante requise juge de nature politique;
- b) La demande porte sur un acte qui ne constitue pas un délit au regard de la loi de la Partie contractante requise.

Article 34. Remise de documents

Les articles 17 et 18 du présent Accord s'appliquent également à la remise de documents en matière pénale.

Article 35. Actes d'instruction

Les articles 20 à 24 du présent Accord s'appliquent également aux actes d'instruction en matière pénale.

Article 36. Transfert de personnes en détention

1. Une personne en détention dans le territoire de la Partie contractante requise et dont la présence est requise par la Partie contractante requérante à des fins d'assistance visées par le présent Accord est transférée par la Partie contractante requise dans ce but, moyennant le consentement de la personne en question et l'accord des autorités centrales des deux Parties contractantes.

2. Aux fins du présent article :

a) La Partie contractante destinataire a le pouvoir et l'obligation de maintenir la personne transférée en détention, sauf autorisation contraire délivrée par la Partie contractante ayant donné suite à la demande de transfert;

b) La Partie contractante destinataire restituera la personne transférée à la garde de l'autre Partie contractante dès que les circonstances le permettront ou selon les modalités convenues par les deux autorités centrales;

c) La Partie contractante destinataire n'exigera pas de l'autre Partie qu'elle fasse une demande d'extradition ou entame une quelconque autre procédure en vue du retour de la personne transférée; et

d) La personne transférée verra le temps passé en détention sur le territoire de la Partie contractante destinataire comptabilisé dans l'accomplissement de la peine dont elle est frappée dans la Partie contractante d'origine.

Article 37. Transit de personnes en détention

1. La Partie contractante requise peut, dans le respect des limites constitutionnelles, autoriser le transit via son territoire d'une personne en détention dont la comparution en personne a été demandée par la Partie contractante requérante dans le cadre d'investigations, de poursuites ou d'une procédure.

2. La Partie contractante requise a le pouvoir et l'obligation de maintenir la personne en détention durant le transit.

Article 38. Transfert de capitaux et de biens illicites

1. Chacune des deux Parties contractantes transférera à l'autre Partie contractante qui en fait la demande les capitaux et biens illicites obtenus par la personne condamnée sur le territoire de celle-ci via le délit visé et qui ont été découverts sur le territoire de la première, pour autant toutefois que ledit transfert ne porte pas atteinte aux droits et intérêts légitimes de la Partie contractante requise ou d'une quelconque tierce partie relativement aux capitaux ou bien susmentionnés.

2. La Partie contractante requise peut différer le transfert de capitaux et biens indisposables dans le cadre d'une autre procédure pénale en cours sur son territoire.

Article 39. Notification des jugements pénaux

1. Les deux Parties contractantes se transmettront mutuellement les copies des jugements et sentences rendus en matière pénale à propos de ressortissants de l'autre Partie contractante.

2. Les deux Parties contractantes se transmettront mutuellement les empreintes digitales, si elles en disposent, des personnes visées au paragraphe 1 du présent article.

CHAPITRE VI. DISPOSITIONS FINALES

Article 40. Lien avec d'autres conventions internationales

Le présent Accord n'affecte en rien les droits et obligations contractés par les deux Parties contractantes en vertu de conventions internationales conclues avant l'entrée en vigueur dudit Accord.

Article 41. Règlement des litiges

Tout litige né de l'interprétation ou de l'application du présent Accord sera réglé par les canaux diplomatiques.

Article 42. Ratification et entrée en vigueur

Le présent Accord est soumis à ratification et entrera en vigueur trente jours après l'échange, via les canaux diplomatiques, des notes verbales confirmant sa ratification conformément aux procédures prévues par la législation des deux pays.

Article 43. Dénonciation de l'Accord

Le présent Accord restera en vigueur jusqu'à sa dénonciation par l'une des Parties contractantes par notification écrite à l'autre Partie via les canaux diplomatiques. La dénonciation prendra effet six mois après la date de transmission de ladite notification.

FAIT à Nicosie, le 22 septembre 2004, en deux exemplaires, en langues grecque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas d'interprétation divergente, le texte anglais prévaudra.

EN FOI DE QUOI, les deux Parties contractantes souscrivent le présent Accord.

Pour la République de Chypre :
Ministre de la justice et de l'ordre public de la République de Chypre,
DOROS THEODOROU

Pour la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste :
Secrétaire du Comité populaire général de la justice
de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste,
ALI OMAR ELHESNAWI